الفصل الثاني

أفريقيا والعرب

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

■ المقال الأول:

مسيرة التعاون العربى الأفريقى بين النهوض والتعثر

■ تقديم:

يبدو التعاون العربى الأفريقى فى شكله الجماعى المؤسسى الحالى (وهو المتوقف فى الواقع) ظاهرة حديثة فى الحياة السياسية الأفريقية والعربية، ولذا فإنه لابد أن يقرن بالحديث عن التطور التاريخى الطويل للعلاقات بين الجماعة العربية والشعوب الأفريقية. ولسنا هنا بصدد تحليل هذا النسيج التاريخى المحمل بعوامل الالتقاء والخلاف الممتدة فى التكوين الثقافى والاجتماعى للمجموعتين. وقد شغل الدارسون كثيرا ولفترة طويلة أيضا بالتركيز على هذه العوامل بسبب الأهمية العالمية للعلاقات الثنائية والإقليمية فيما بعد موجة الاستقلال السياسى أو تكوين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. أما وقد اكتسحت آليات العولمة ساحات العالم الثالث بعد الاستقطاب الأحادى للنظام الدولى، فإن الحديث بات حتميا عن مكانة المجموعات المختلفة فى العالم الثالث أو تجمعات بلدان الجنوب، تحت مظلة مناهج العولمة وآلياتها.

لذلك ستحاول هذه الورقة تحليل إرهاصات المجموعتين العربية والأفريقية للالتقاء فى النصف قرن الأخير، والمعوقات التى قامت فى مرحلة التقائهما القريب، وإمكانياتهما للبقاء والتطور فى ظروف العولمة، سواء عبر عملية مأسسة جديدة لأجهزة التعاون وتجاوز المشكلات الثنائية والإقليمية أو بالاندماج الجاد وبروح استقلالية فى تكتلات بلدان الجنوب الصاعدة وتتضمن محاولتنا معالجة الآتى:

١ - بناء الاستقلال الوطنى ودور الإرادة السياسية.

٢-نهوض التعاون العربى الأفريقى وتعثره.

٣-مشكلات التعاون فى قضايا السلام والأمن والتنمية.

٤-الخلاصة.

■ **أولا : بناء الاستقلال الوطنى ودور الإرادة السياسية :**

دعونا نقول إن موجه الاستقلال الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية، وطبيعة هذا الاستقلال نفسه قد بلورت طبيعة الشكل الجماعى المنفصل الذى قام فى المنطقتين، ثم روح التحرر الوطنى التى جمعت بينهما. ولنبدأ بكشف طبيعة الحركتين:

فحركة الجامعة الأفريقية Pan Africanism ولدت في الدياسبورا، ولم يكن «الآخر» بالنسبة لها هو الاستعمار مباشرة، وإنما «القاهر» و«المستغل» ولذا سهل بروز تيارات متنوعة داخلها ليست لها صلة بالتحرر من الكولونيالية مباشرة، لا عند «جارفي» Garvey ولا «بلايدن» Blyden ولاعند زعماء الزنوجة Negritude والفرنكفونية.. لم يحدث ذلك إلا عندما تطور الموقف في موجة التحرر الوطني بعد الحرب الثانية. ورغم أن «ديبويس» Du Bois أو جيمس R. James كانا الأوضح من قبل ضد الإمبريالية، فإنهما لم يكونا الأعلى صوتا - حتى الآن للأسف بين جماعة الأفريقانية السوداء وقد يكون ذلك أضعف مركزها بين شعوب القارة وأخر أفريقيتها بشكل ملحوظ. وللصراحة نقول إن هذا العنصر من ضعف موقف الحركة الأفريقية المناهض للاستعمار والإمبريالية في مراحل نشأتها أضعف من صلتها وشعبيتها على المستوى العربي أيضا؛ وهو المشحون مبكرا بالعداء للاستعمار.

على الجانب الآخر كانت حركة الجامعة العربية تتخلق عمليا أوائل القرن

العشرين مثل الحركة الأفريقية، وكان لها نفس ظروف النشأة على يد جماعات مسيحية مسيسة معادية «للاستعمار العثماني» واستبداده.

ومثلما كانت الحركة الأفريقية أساسا في «الدياسبورا» فقد كانت بدايات الحركة العربية مشرقية من ناحية (لبنان وسوريا والعراق..) ومحدودة القاعدة لكونها مسيحية في عالم «إسلامي» من ناحية أخرى، وافتقدت ثقل القاهرة ومثقفيها في البداية من ناحية ثالثة، كما افتقدت «المغرب» الثائر إسلاميا ضد الفرنسيين الذين ركزوا اضطهادهم بنغمة «قهر المسلمين» وخاصة في الجزائر، توترا من الوجود الإسلامي وخاصة من المغرب الأقصى إلى غرب أفريقيا. لذلك لم تكن حركة الجامعة العربية بدورها ذات شعبية كبيرة إلا عقب الحرب الثانية. ويشير تحليل معمق لهذه الأبعاد إلى أن «التحرر الوطني» يظل المركز الحاكم فى انبعاث الحركتين وتدهورهما ، بل وعلاقاتهما معا في نفس الوقت.

وللاختصار نقول إن «الزخم السياسي» للحركتين هو الذي دفع بأدوار زعاماتها الكاريزمية في فترة «ما بعد الاستقلال»، لتصبح «الكونغو» قلب مسألة التحرر العربي الأفريقي (قبل تحرير عدن مثلا- وأثناء تحرير الجزائر..) كما ظلت قضية الاستعمار الاستيطاني «الأبارتهيد» في القلب عند المجموعتين وقامت «مجموعة الدار البيضاء» ١٩٦١ جامعة لثلاث دول من شمال القارة «العربي» وثلاث أخرى من «جنوب الصحراء» دون أي معنى لهذه التقسيمات التي نضعها بالطبع بين قوسين كبيرين؛ لأنه في هذه المجموعة تأسست وحدات البريد والجمرك مثلما تأسست اللجان الوزارية وقامت بعدها بسرعة لافتة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ وفي مقدمتها العمل الباهر «للجنة تنسيق تحرير المستعمرات» من دار السلام، مع أدوار بارزة لمصر والجزائر.. لم يكن خطاب «مطامح العروبة» أو

الحديث عن تجارة الرقيق يصدر إلا عن «قوى رجعية» مكشوفة كما كنا نسميها ببساطة، وليس صدفة أنها كانت دائما تأتي من قيادات «الزنوجية» ومن عواصم مثل أبيدجان وداكار ونيروبي، وهي عواصم الوفاق Entente والحوار dialogue المعروفة بموقفها فى ذلك الوقت مع القوى الاستعمارية - وكان ذلك طبيعيا ومتوقعًا، لأن مراجعة التاريخ أو إعادة قراءته، هي دائمًا عملية أيديولوجية بقدر ما هي فكرية أو ثقافية، ولكني أشير إلى أن نغمة التحرر الوطني المشترك كانت أعلى بكثير وأكثر مصداقية من الدعاوى «العرقية» أو التاريخية الخاصة بعلاقة «العرب وأفريقيا». وأكرر أن ذلك يتضمن خطأ منهجيًا في قراءات التاريخ الاجتماعي جدير بالنظر دائما.

-**من التحرر إلي التضامن، ثم إلى التعاون:** هذه عناوين ما بعد الستينيات حتي أوائل التسعينيات حيث تكاد عجلة التفاعل تصاب بالشلل. فمع أواخر الستينيات كانت رموز التحرر الوطني قد ضربت جميعا - تقريبا - نتيجة الانقلابات تارة والعدوان الإمبريالي الصهيوني على مصر تارة أخرى، وبدأ «الصوت السياسي» القائد في بداية السبعينيات يتعرض للقهر رغم ارتفاع حرارة الكفاح المسلح في أفريقيا وفلسطين تأكيدا لاستمرار «الجدل الفاعل» في حياة شعوبنا. وكانت حرب ١٩٧٣ في إطار الصراع العربي - الصهيوني محاولة لاسترداد الأنفاس، كما كانت متعددة الأوجه، أظهرت التضامن العربي والأفريقي مع مصر وسوريا وفلسطين من ناحية، وعقدت مشكلة زيادة أسعار البترول خطط الشعوب المحررة في التنمية من ناحية أخري. وفي نفس الوقت كانت الآلة الإمبريالية آخذة في التصعيد ضد إمكانيات التحرر السياسي والاقتصادي بما بدأت تفرضه من سياسات وبرامج اقتصادية جديدة باسم الإصلاح الاقتصادي، والخصخصة وسحب دور الدولة

وفرض التكيف الهيكلي مع النظام الرأسمالي العالمي وشل محاولات تجمعات العالم الثالث (أنكتاد ـ عدم الانحياز) ومحاولات طرح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

دعونا نسجل أنه في شمال القارة بدأت الجزائر - ثم ليبيا - تحتل دور مصر السابق تدريجيا، فتطورت اجتماعات دول مجموعة الـ ٧٧ التي بدأها عبد الناصر إلى مؤتمرات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحركة «أنكتاد» عموما. ومن قلب القارة نشطت حركة الكفاح المسلح في غينيا وأنجولا وموزمبيق ومناهضة نظام الأبارتهيد، ونشّط ذلك علاقة الدول الاشتراكية بحركة التحرر الأفريقية أو قل أبقى على زخمه رغم انحسار موجة التحرر الأساسية. وقد شهدت الفترة تألقا عربيا وأفريقيا مشتركا منذ اعتراف الأمم المتحدة «بالحق في الكفاح ضد الاستعمار بكل الوسائل» إشارة إلى الكفاح المسلح. كما كان قطع مجمل الدول للعلاقات السياسية الجماعية مع إسرائيل شاهدا آخر على استمرار الزخم التحرري في العلاقات بين شعوب مازال «التحرر» شاغلها الأساسي. وفي إطار عملية التضامن التحرري هذه دخلت ليبيا ساحة مساعدة حركات التحرر الأفريقية بدورها لتواصل تعويض الدور المصري الناصري، وكان النظام السوداني قد وقع اتفاق المصالحة التاريخية في أديس أبابا ١٩٧٢ مع الجنوبيين كما كانت المغرب قد اعترفت بموريتانيا مما أتاح في مجمله أن تضطرد أشكال التضامن لا من جانب أفريقيا غير العربية مع القضايا العربية فقط، ولكن باستجابة عربية جماعية للمشكلات الأفريقية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول. وكان قرار وزراء المالية العرب في الجزائر بتنظيم تعويض البلدان الأفريقية عن أية خسائر تلحقهم نتيجة رفع الأسعار نموذجا لهذا الموقف كما عقدت القمة العربية في الجزائر أيضًا بعد ذلك لتؤكد نفس الموقف وتقرر إنشاء المصرف العربى و«الصندوق الخاص» عربيا لهذا الغرض.

لا نستطيع أن نتجاهل أن خفوت موجة «التحرر المشترك» لصالح خطاب «التضامن» في أزمة ذات طابع اقتصادي بل ومالي، جعل الخطاب يبدو وكأنه فقط من جانب أصحاب المال نحو الفقراء. وقد أسمي الكثيرون ذلك «خطاب الثروة» بعد خطاب الثورة، ولم تعد القضية هي «المشاركة» بقدر ما أصبحت «المقايضة»، وبعد أن كانت «هما» أصبحت في باب أداء الواجب. وقد فتح ذلك الباب واسعا لتسلل حلول «الوفاق» مع النظم العنصرية سواء فيما وقع بعد ذلك من اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر (١٩٧٩) أو اتفاقية «كوماتي» بين موزمبيق وجنوب أفريقيا (١٩٨٤) ليصيب ذلك كل عملية التضامن نفسها بمقتل.

ورغم ذلك لم تتوقف عجلة العلاقات بين المجموعتين مع تطور سياسات «النظام العالمي» في الاحتواء وتصفية الكتل الاستقلالية التي انتهت بتصفية المعسكر الاشتراكي نفسه بوصفه نقيضًا رئيسيًا لمعسكر الرأسمالية والإمبريالية. وليس هنا مجال لعرض الشكل المؤسسي للتعاون العربي الأفريقي باعتباره دليلاً على قدرة المجموعتين على استمرار التفاعل حتي في هذه الظروف الصعبة، بما يعني أنها قدرة بنيوية بقدر ما هي وظيفية لو استمر الوعي بذلك، وما لم تتوصل آليات «العولمة» إلى تصفية هذه الروح عموما على كافة الجبهات وليس بين العرب والأفارقة وحدهم. وفي القلب من آلياته الجديدة بدءا من الاستثمار المباشر لكل الرأسمال البترولي العربي في البنوك الأوربية والأمريكية، والتطبيق علي نطاق واسع لسياسات صندوق النقد الدولي وروشتته لعزل دور الدولة وإقصاء أقسام واسعة من الجماهير عن العملية الاقتصادية أو الإنتاجية العالمية في أفريقيا والعالم العربي، وقد وضع ذلك حاجزا كبيرا على مدى قرنين تاليين بين الرغبة والقدرة فى مجال التعاون العربى الأفريقى.

■ ثانيا: نهوض التعاون العربى الأفريقى وتعثره

عندما انعقد مؤتمر القمة العربى الأفريقى فى القاهرة مارس ١٩٧٧، بحضور ٦٢ دولة عربية وأفريقية كان ذلك نتاجا لفورة الإحساس العالى بالحضور السياسى والاقتصادى على الجانبين، إحساس على الجانب العربى نتيجة انتصار «تاريخى» فى الصراع الرئيسى لصالحهم هو الصراع العربى الإسرائيلى- أكتوبر ١٩٧٣، وقدر من التفوق الاقتصادى توفره ثروة، أو فورة الثروة البترولية الجديدة بعد تلك الحرب، وتأكد هذا الإحساس بالارتياح- على مستوى الإقليم العربى- من تجاوب المنطقة الأفريقية مع هذا الإحساس إزاء موجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وبدء حضور تمثيل منظمة الوحدة الأفريقية فى اجتماعات القمة العربية (الجزائر) بل والتحام العمل العربى بالعمل الإسلامى؛ ليصبح هذا التلاحم بدوائره السياسية والاقتصادية أوسع تجمع من الأطراف الأفريقية والعربية دون معوقات تذكر. وإن كان العامل الاقتصادى، ودبلوماسية المقايضة كانت دائما فى أفق هذه العلاقات، إلا أن الدبلوماسية العربية أو الأفريقية إلى جانب الانبهار الإعلامى بالظاهرة وتطوراتها، لعبت الدور الأكبر فى جعل الحاجة ملحة إلى مأسسة هذه العلاقة وتحويلها إلى اتفاقيات وإجراءات ملموسة. وكان هذا نتيجة ما يطلق عليه توفر الإرادة السياسية وراء الظاهرة ومؤسساتها فى تلك الفترة.

وقد توفرت على الجانب الأفريقى أيضا ظروف نضج واضحة لقاعدة العمل السياسى المشترك مع الجانب العربى، فى سنوات السبعينيات قبل قمة ١٩٧٧، هى استقلال غينيا بيساو وأنجولا وموزمبيق، وتقدم الكفاح المسلح والسياسى فى ناميبيا، وتزايد الحصار حول نظام الأبارتهيد فى جنوب أفريقيا بفضل عون أفريقى عربى مشترك لحركات تحرير هذه الأقاليم، وتساوق ذلك مع بروز مماثل لوضع

منظمة التحرير الفلسطينية فى مقدمة القضايا العربية بدعم أفريقى ملموس مثّله صدور قرار تشبيه الصهيونية بالعنصرية عام ١٩٧٥.

من هنا جاءت الدعوة لعقد مؤتمر قمة مشترك بين الرؤساء العرب والأفارقة ممثلة لإرادة سياسية حقيقية إلى حد كبير نتيجة التمهيد العملى والفعال لفرص إنجاح هدفها فى مؤسسة العمل العربى الأفريقى. وتتطلب العودة لطرح ضرورة عقد مثل هذا اللقاء توفر عناصر فعالة مثل تلك التى كانت فى السبعينيات، أو درجة وعى ومدركات حقيقية للضرورة الملحة بصرف النظر عن توفر الظروف المادية لذلك، فالإرادة السياسية تخلق متطلبات تحققها دائما، ومن قبل ألح كوامى نكروما على البحث عن «المملكة السياسية» أولا وهو يفكر فى سجنه بشأن مشروع الدولة الأفريقية نفسها.

وقد دشنت الثقة بالنفس وبالإمكانيات الذاتية اجتماع القمة العربية الأفريقية الأول لوضع أطر سياسية واقتصادية طموحة، وإن عبرت عن روح إيجابية وقتها إلا أن تعددها وتعقد متطلبات إنجاحها لم يساعد على تحقيق النجاح الذى توقعه المجتمعون. وقد نلحظ ذلك من قراءة بنية أجهزة التعاون التى تم التصديق عليها أو التوصية بإنشائها ممثلة فى:

* دورية انعقاد القمة العربية الأفريقية كل ثلاث سنوات.

* انعقاد المجلس الوزارى العربى الأفريقى كل ١٨ شهرا.

* اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى من ٢٤ وزيرا، تنعقد كل ستة شهور.

* لجنة تنسيق التعاون العربى الأفريقى: من رؤساء الجانبين والأمينين العامين للجامعة العربية والاتحاد الأفريقى.

*التوصية بإقامة المحكمة العربية الأفريقية: لم تقم بعد.

*اتفاقية إقامة المعهد الثقافى العربى الأفريقى: بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٣.

*المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا (باديا) أقامه الطرف العربى فى الخرطوم.

*الصندوق العربى للمعونة الفنية لأفريقيا: أقامه الطرف العربى فى القاهرة.

*المعرض التجارى العربى الأفريقى: يجرى إقامته بشكل غير منتظم ويمكن ملاحظة أن الأجهزة الرئيسية (القمة- المجلس الوزارى) لم تدع أبداً للاجتماع ثانية، بينما آخر اجتماع للجنة الدائمة كان عام ١٩٩٩، وقام المعهد الثقافى العربى الأفريقى فى باماكو عام ٢٠٠٢ فقط.

والسؤال الآن أمام واضعى استراتيجية نهوض جديدة للتعاون العربى الأفريقى هو: هل تتوفر الإرادة السياسية الكافية فى مطلع القرن الواحد والعشرين، لمثل هذا الذى حققه نصف قرن كامل من القرن العشرين؟ وهل تتحقق الإرادة السياسية بمجرد صدور «قرار سياسى» من هذه المنظمة أو تلك، دون بعث كل عوامل النهوض المعنوية والمادية على جانبى النهر، ليصبح النهر مصدر خير لأهله على الجانبين بدلا من أن يصبح عازلا، أو موضوعا للتصارع مثلما يحدث بين أى قريتين أو دولتين، ولنا فى مجموعتى حوض نهر النيل والسنغال أمثلة على كل ما نحن بصدده!

أ- معوقات تطور استراتيجى جديد

أولا: كانت الظروف التى سبقت ولحقت نسبيا بتوافق قمة ١٩٧٧ تتيح قدرا من التوحد على مستوى المنطقتين فى إطار الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، سواء بسبب الالتفاف النسبى حول قضية فلسطين برؤى متقاربة حول

حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره أو العمل الجماعى فى منظمة الوحدة الأفريقية لاستكمال تحرير المستعمرات وتصفية النظام العنصرى فى جنوبى أفريقيا. أما الآن فإنه بينما اطمأن الجانب الأفريقى إلى تحرير مختلف المستعمرات الأفريقية بما فيها النظام العنصرى، فإن الجانب العربى يمر بمعاناة الواقع فى فلسطين والعراق والصومال، بل والاختلافات شبه الجذرية حول المعالجات المطروحة لتلك الأزمات. وفى نفس الوقت الذى لا تتجه فيه المجموعة العربية إلى تجمعات بلدان العالم الثالث مكتفية بالحوار العسير مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى، فإننا لا نجد رغبة عميقة على الجانب الأفريقى نفسه للعب دور فى مثل هذه القضايا العربية التى تبدو شائكة. ويؤدى تطور «العمل الإقليمى» فى المجالين السياسى والاقتصادى معا بل والمنافسة أحيانا مع أطراف عربية إلى عزلة الموقف الأفريقى عن المشاركة الإيجابية فى القضايا العربية.

ثانيا: تتطلب الرؤية الاستراتيجية للعلاقات العربية الأفريقية والتعاون بين المجموعتين أن تنطلق من تحليل صحيح للنظام العالمى المحيط بالمجموعتين أو بالأحرى الذى يستوعب جزءا كبيرا أو صغيرا من دول المجموعتين. وقد كانت الظروف المحيطة بقمة ١٩٧٧ مختلفة إلى حد كبير عن يحيط بالوضع الراهن للمجموعتين، سواء بالنسبة لنمط الاستقطاب على الصعيد العالمى بين المعسكر الغربى (الرأسمالى) والمعسكر الاشتراكى، أو بالنسبة للصرع العربى الصهيونى، أو طبيعة الصراع مع النظام العنصرى فى الجنوب الأفريقى.

وبدون الدخول فى تفاصيل معروفة، فإن الاستقطاب الحالى ينحصر فى عمليات تنافس معروفة داخل معسكر واحد تحكمه قواعد الهيمنة الصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية؛ إلى حد عسكرة الصراعات على نطاق واسع، يعكس نفسه فى

كافة المناطق ويطالب الآخرين بالتعاون مع القطب الأوحد أو الصمت على ما يجرى حوله، ويؤدى هذا بدوره إلى صعوبات التعاون الفعال بين أية مجموعتين ذوات مصالح مختلفة مع هذا القطب أو ذاك الطرف. ففى إطار العولمة الحالى، يتم التمركز والتفتت وفق قوانين خارجة عن إطار المجموعات الإقليمية إلى حد كبير، وتختصر السياسات الإقليمية الإرادات السياسية المحلية على مدى التنسيق مع هذه الأقطاب ذات الطابع الواحد (أمريكية أو أوروبية أو حتى آسيوية).. ومن هنا كان الانجذاب للتفاعل مع قمم أخرى بدت أكثر فائدة كالقمة الفرنسية الأفريقية، أو الصين واليابان.

وفى هذا الصدد يمكن للباحثين أن يسجلوا تفاعلا «أفريقيا» أكثر حيوية مع هذه المغريات الجديدة نفسها فضلا عن تفاعل المجموعات الفرعية فيما بينها من جهة (شرق وجنوب مثلا) أو بين مجموعات أفريقية مع أطراف آسيوية أو من أمريكا الجنوبية، أى فى إطار حركة جنوب/ جنوب بينما يسجل الغياب الملحوظ لمثل هذا التفاعل على المستوى العربى، سواء بين المشرق والخليج والمغارب، أو بين المجموعة العربية وتجمعات الجنوب عموما آسيوية أو أمريكية جنوبية (الغياب عن التجمع حول باندونج فى أبريل ٢٠٠٥ أو الاجتماع مع أمريكا الجنوبية فى أبوجا ٢٠٠٦). وانطلاقا من مثل هذا الواقع يصعب تمثل الإرادات السياسية لوضع التعاون العربى الأفريقى بوصفها كتلة فى هذه التفاعلات.

ثالثا: ثمة تأثير مباشر على حركة التعاون العربى الأفريقى، ينتج أساسا من غياب «الممارسة»، أى عدم تفعيل آلياته لفترة طويلة، واستبدال - كما رأينا وسنرى- تفعيل آليات أخرى بها بدت للبعض أكثر جدوى. ويمكن أن نذكر فى عجالة أسبابا مباشرة أو غير مباشرة مرتبطة بهذا العامل:

أ-الانقسام العربى الجذرى حول وضع مصر عقب توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل ١٩٧٩. فقد انتقلت الجامعة العربية من مصر عقابا لها على صلحها لمنفرد وعزلت من الجامعة، مع تأييد البعض لها ورفض الآخرين أى مشاركة مصرية فى أجهزة التعاون.

ب-نشاط منظمة المؤتمر الإسلامى مدعوما من دول الخليج، وبرؤية إسلامية تتجاوز العروبة والأفريقية، وتوجه مساعداتها للدول الموالية لهذا الاتجاه أكثر من غيرها بما انعكس فى كافة أشكال التعاون الاقتصادى والثقافى فى الوقت الذى تملك دول الخليج دفة تمويل التعاون عموما، سواء عربيا أو إسلاميا.

جـ-تدافع العمل المنفرد لعدد من الدول ذات الوزن فى العلاقات العربية الأفريقية، فقد اندفعت مصر منفردة لتعويض عزلتها، واندفعت ليبيا بشكل آخر نتيجة تغيير التوجهات الحاكمة لسياستها الخارجية والقومية، كما جاء وزن جنوب أفريقيا بعد تحررها فى غير الاتجاه لمثل هذه الأشكال فى العمل الإقليمى مفضلة التوجه مباشرة نحو دول آسيوية أو أمريكية جنوبية فضلا عن تركيزها على الجنوب الأفريقى تارة أو اختيارها الاقتصادوى الذى تمركز أخيرا فى «النيباد» على مستوى القارة.

رابعا: تقوم أية رؤية استراتيجية عادة على معرفة معمقة بالواقع، وشفافية الحوار حول البدائل والحلول، وفى حالات وجود أكثر من طرف فى أطر سياسية مشتركة فإنه يلزم أيضا تبادل الدراسات حول خطة كل طرف والآخر من أجل أكبر قدر من التنسيق لإنجاح الاستراتيجية المطلوبة للتعاون بينهما. وقد تعرض هذا المطلب لكثير من المعوقات على المستوى العربى والأفريقى من أكثر من زاوية:

*غياب دور المثقفين والباحثين لتقديم المعرفة ومناقشة المعوقات بعد الفترة

الأولى من انطلاق موجة التعاون فى السبعينيات، وقد شهدت السنوات الأولى حتى أوائل الثمانينيات عقد عشرات الاجتماعات والندوات، وصدور عشرات الكتب، ثم انطفأ لهب هذا الحماس بينما كان التعاون العربى الأفريقى يتعرض للصعوبات الحقيقية نتيجة التوجهات السابق الإشارة إليها. والأمثلة على ذلك متعددة، حيث انطلقت صياغة الاستراتيجيات الأفريقية والعربية (عمان- لاجوس) منفصلة وبدون الإشارة لوضع التعاون العربى الأفريقى ضمن إطار أى منها، وتمت مواجهة سياسات التكيف الهيكلى برؤى قطرية مختلفة بل أصبحت أجندة مساعدات دول البترول الغنية فى أحضان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وتم فرض الأجندة الغربية إقليميا عبر صياغات فى إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ECA أو فى اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا (الإيسكوا) ثم انطلقت «النيباد» على المستوى الأفريقى، فى لحظة تحرك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى حدود الدول العربية، حتى مع تركيزه على دول الشمال الأفريقى العربى.

*معنى ذلك هو الافتقاد الملحوظ للشفافية فى العلاقة بين المجموعتين، ولذا لاحظنا حشد المثقفين والباحثين على مستوى المجموعتين فى انفصال ملحوظ أيضا، بين مؤتمرات للمثقفين الأفارقة فى داكار بغياب ملحوظ حتى لأبناء شمال القارة من العرب، ومؤتمرات فى مكتبة الإسكندرية للمثقفين العرب دون غيرهم. أما التنسيق بين مراكز البحوث فى دول المجموعتين، فلم يحظَ بأى جهد حتى فى إطار العناية باجتماعات لعناصر «المجتمع المدنى» الذى يبقى مفهومه فى الاتحاد الأفريقى أو الجامعة العربية مركزا على رجال الأعمال أو تنمية دور المرأة... دون أن يعنى بتنمية دور الباحثين وطرح الرؤى الاستراتيجية على أوسع نطاق رسمى وشعبى ممكن.

*وهناك عنصر استراتيجى أكثر خطورة من مجرد نقص أشكال التعاون وهو

عدم توجيه الاستثمار المشترك للثروة فى مشاريع إقليمية أو قطرية كبيرة أو استراتيجية، أو تنسيق خطط التنمية فى حالة المشروعات الصغيرة خاصة من الدول الغنية فى المجموعتين (نيجيريا- جنوب أفريقيا- الخليج) بل إن أموال «التعاون» فترة الفورة البترولية التى بلغت أكثر من عشرين مليار دولار اتجهت معظمها لشركات الطرف الثالث الأوروبى أو الأمريكى دون أن تساعد فى تنمية مؤسسات اقتصادية عربية أفريقية مرموقة.

ب-غياب روح التعاون العربى الأفريقى فى الاستراتيجيات القائمة للمنطقتين

رغم أن القمة العربية الأفريقية الأولى ١٩٧٧ كانت تعبيرا سياسيا عاليا عن رغبة الطرفين فى بناء حقائق جديدة فى العلاقات بينهما على أعلى مستوى وفى كافة الاتجاهات، إلا أن المسارعة بتكثيف المؤسسات البيروقراطية، وغلبة الاعتبارات الاقتصادية عقب احتجاج القمة مباشرة، جعلت بنية التعاون تصاب بالشلل مباشرة عند أولى العقبات أمامه، مثل أزمة مصر مع الجامعة العربية، أو الأزمة التشادية الليبية أو أزمة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية. وقد كشف ذلك بالطبع عن هشاشة العمق الاستراتيجى للبناء الجديد، وعدم تفعيل علاقة عضوية تعبر عن «الأخوة» المفترضة.

وقد يظل التعقيد فى بنية مؤسسات التعاون فى بعده البيروقراطى وراء تعطيل الرؤية الاستراتيجية؛ لأن عشرات الأجهزة من المجالس واللجان الدائمة، بأعداد كبيرة فى العضوية المشتركة أحيانا أو بناء بعضها بعضوية جانب واحد مثل المصرف والصندوق، جعلها بعيدة عن المخططات الاستراتيجية التى تصاغ لمستقبل المجموعتين منفصلة؛ ولا يحتاج الأمر إلا لإلقاء نظرة سريعة على ما صدر عن

الجانبين من وثائق أساسية فى أعقاب القمة العربية الأفريقية الأولى هذه ليرى كيف غاب «البعد الأخوى» عن تصورات مستقبلية لخطط استراتيجية على النحو التالى:

*على الجانب العربى: صدرت خطة عمان (١٩٨٠) فى إطار الجامعة العربية بعيدة إلى حد كبير عن معاهدات الوحدة الاقتصادية السابقة عليها، مكتفية بإبراز أبعاد العمل العربى المشترك، بحيث لم تعد فى الواقع المباشر مرجعا أساسيا لمؤسسات الوحدة الاقتصادية العربية نفسها، ناهيك عن أن تذكر فى أى جزء منها مدى التقائها مع «المناطق المجاورة» مثل المنطقة الأفريقية. لذلك فقد جاءت «الاستراتيجيات» التى وضعتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد انتقالها إلى تونس (١٩٨٠) وخلال عشر سنوات تالية لذلك، خالية من تأكيد هذه العلاقة العضوية وقد صدرت «استراتيجيات العمل الاقتصادى»، والاجتماعى، والثقافى، بجهد فكرى ملحوظ، أخذ فى حسابه تنامى قوة المال الإسلامى، أو الثقافة الإسلامية الصاعدة بأكثر من أن يضع فى اعتباره وزن «مناطق الجوار» فى أية تنمية استراتيجية عربية.

وما إن عادت الروح نسبيا فى أجهزة «العمل العربى» سواء لعودة مصر إلى الجامعة العربية (١٩٨٩) أو بنفس جديد للأمناء العامين للجامعة، ومجلس الوحدة الاقتصادية حتى نشطت بعض وثائق «العمل المشترك»، مع غلبة التطلع إلى العلاقة مع «الاتحاد الأوربى» الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتى فضلا عن آليات الاقتصاد العالمى الجديدة. وفى أحدث استراتيجيات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فإن الإشارة قد تقتصر على تنمية التجارة الخارجية العربية مع مجموعات إقليمية محدودة مثل «الكوميسا» إلى جانب الاتحاد الأوربى.

*على الجانب الأفريقى: لم تكن قواعد العمل الجماعى على المستوى الأفريقى

أسعد حالا فى اتجاه دعم «استراتيجيات الأخوة المشتركة» فيما وضعته من وثائق وخطط أفريقية، والتى تزامنت مع أحداث مشابهة على الجانب العربى.. فهنا صدرت أيضا خطة لاجوس عام ١٩٨١ مؤكدة على أجواء الإصلاح الاقتصادى وسياسات التكيف الهيكلى. وكان تدهور الأوضاع الاقتصادية وعنف الصراعات العرقية والاضطرابات المسلحة وراء عدم الالتزام بالحد الأدنى لهذه الخطط فى إطارها الأفريقى ناهيك عن الإطار الأفريقى العربى المشترك. ومع ذلك فإن المجموعة الأفريقية، وقد أحست بضغط المؤثرات الاقتصادية الخارجية (اتفاقات لومى والتجارة الدولية..إلخ) عادت لمحاولة الاتفاق على خطط تقارب أكثر فعالية وذات طابع مستقبلى بارز، فتم توقيع «معاهدة أبوجا» للوحدة الاقتصادية، فى منتصف التسعينيات ونسقت خطوات هذا التوحيد للأسواق والعملات والبنوك، وحركة رأس المال والعمالة. إلا أن عناصر المعاهدة بدت أكثر تعاملا مع السوق الأوربية أو «العالمية» من تخصيصها لأي جانب للتعامل مع الاقتصاد العربى نفسه. وقد يكون وجود «نصف العالم العربى» على الأرض الأفريقية عاملا وراء عدم ضرورة ذكره بالتخصيص، لكن ذلك يمكن من الناحية الاستراتيجية أن يكون فعالا لو أن «التجارة البينية» والمشروعات المشتركة مسألة مقررة سلفا، وهذا غير قائم بسبب طبيعة «الاقتصاد الريعى» العربى من ناحية وتوجه مختلف دول الشمال الأفريقى العربى إلى السوق الشمالى قبل أى سوق آخر أفريقى أو آسيوى. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الاقتصادات القوية لبلدان عربية أفريقية مثل ليبيا والجزائر كانت مرهونة بعمليات الحصار أو الاضطرابات الداخلية مما لم يجعلها من عوامل التقارب أو إنجاح الاتفاقات المطروحة مثل معاهدة أبوجا.

وفى قفزة تالية بدت وثائق «الرؤية» The Vision الصادرة عن أمانة الاتحاد

الأفريقى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أكثر تفاؤلا تجاه «الأخوة العربية» ودورها فى تنمية العلاقات الخارجية للاتحاد، ويبدو أنها كانت تثق فى الظروف الإيجابية لنشأة «الاتحاد الأفريقى» نفسه، مع النفس القوى من الجانب الليبى. لكن أمانة الاتحاد فاتها أن ذلك الموقف الليبى كانت تتم صياغته الأفريقية القوية بعيدا عن الارتباط بقضايا العالم العربى ومنها التعاون العربى الأفريقى. ولذا أصبح هذا الموقف بدوره مثار «تأمل إيجابى» فى زاوية وموقف سلبى نسبيا على الجانب الآخر. من هنا فإن مكانة «الرؤية» التى صاغتها مفوضية الاتحاد تظل «مثالية» لبعض الوقت.

قد تكون صيغة «النيباد» التى أعقبت قيام «الاتحاد الأفريقى» قناة إيجابية عملية لدفع استراتيجية «التعاون العربى الأفريقى». ورغم أنها قد صيغت، لتجذب انتباه «المعسكر الرأسمالى العالمى» مباشرة بهدف تنمية البنية التحتية التى قد تخدم مصالحة بدوره إلى جانب خدمة التنمية الأفريقية، فإن نصوصها تذهب إلى اعتبار العالم العربى- مرة أخرى- مصدر تمويل وليس للمشاركة العضوية فى البناء المشترك. وهنا لابد من النظر مرة أخرى إلى مشكلة كون «مؤسسة النيباد» مازالت خارجة على إطار «الاتحاد» من جهة، إلا أنها بحكم تأسيسها- تجعل دول الشمال العربى الأفريقى جزءا أساسيا فى تكوينها مما قد يساعد على شراكة عربية أفريقية فعلية، وإن بمعنى اقتصادى بحت أيضا لا ينجز الالتحام الاجتماعى الثقافى الذى ننشده.

-هناك عدة اعتبارات مشتركة تؤثر على أية رؤى مستقبلية للتعاون العربى الأفريقى يمكن أن يتعمق بحثها بدراسات مستقلة:

أولا- انسحاب دور الدولة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقتين بما لا يجعل عملية التخطيط أو وضع الاستراتيجيات ذات تأثير كبير فى تطوير العلاقات. ويعمق هذا الاستنتاج ما نراه خلافا لذلك وهو أن النموذج الأوربى

نفسه والذى تتطلع إليه معظم نظم الحكم الأفريقية والعربية لا يتخلى عن دور الدولة بهذا الشكل فى رسم مستقبلياته، (ويشار هنا لقوة معاملات الاتحاد الأوربى وبرلمانه مع العالم الخارجى).

ثانيا: ثمة تأثير سلبى قوى للتوجه فى معظم أنحاء أفريقيا والعالم العربى إلى بناء التنظيمات الإقليمية الفرعية، منفصلة استراتيجيا عن البناء الإقليمى الشامل للجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقى. ولا نحتاج إلى أن نشرح القوة الانعزالية لمجلس التعاون الخليجى، أو الاتحاد المغربى من جهة أو تنظيمات الإيكواس ECOWAS والسادك والكوميسا.. إلخ من ناحية أخرى، وهى فضلا عن تأثيرها المباشر فى تعطيل استراتيجية العمل المشترك فى إقليمها العربى أو الأفريقى فإنها ولا شك تعوق أى تفكير استراتيجى للأخوة الأفريقية العضوية.

■ ثالثا: مشكلات التعاون فى قضايا السلام والأمن والتنمية

من اليسير ملاحظة أنه فى الوقت الذى دخلت فيه العلاقات العربية الأفريقية مرحلة «المأسسة» مع أوائل السبعينيات، ترايدت موجات التوتر والصراع فى أنحاء انقارة نتيجة الأجواء العالمية الجديدة من جهة، وتفاعلت آثار الموروث من التعقيدات فى العلاقات التاريخية العربية الأفريقية من جهة أخرى. ولذلك تعقدت الأمور أمام مؤسسات التعاون العربى الأفريقى كجزء من تعقدها أمام مؤسسات المنظمات الإقليمية الرئيسية (الجامعة- منظمة الوحدة) أو الإقليمية الفرعية Sub regional. ويمكننا أن نلاحظ هنا المفارقة بين أجواء تفتت وصراع، وبين ضرورات البحث عن سياسات استراتيجية مشتركة! وهى مفارقة جعلت صراعات أو نزاعات محدودة تطفو بحدة على سطح العلاقات العربية الأفريقية بما لم يكن لأكبر منها وأشد حدة من قبل مثل هذا الأثر (سنقارن لاحقا بين مشكلة زنجبار من قبل ودار

فور من بعدا!). لذلك يتوجب الحال أن نعتمد الإجابة على بعض الأسئلة المهمة فى هذا الصدد، ومن زاوية عربية أولا، لنرى كيف تتوالى الأسئلة المهمة والحرجة الأخرى فى مجال السعى لبناء استراتيجية مشتركة، استراتيجية مواجهة قضايا السلام والأمن أولا، وأثر غيابها على تعثر التنمية ثانيا. وفى الإطار نفسه لابد من محاولة التفكير حول إمكانيات وضع استراتيجيات مستقلة فى ظروف زحف العولمة واستقطابها.

أ-أثر الموروث التاريخى فى التصارع

ورثت أفريقيا شمالا وجنوبا تقسيمات استعمارية ليست ذات طابع جغرافى أو سياسى فقط، ولكنها ذات طابع ثقافى واجتماعى أيضا؛ امتد من الدين (إسلام/ مسيحية) إلى الأعراق (عرب وأفارقة) بل امتد إلى تصنيفات عازلة بطبعها مثل الحديث عن تاريخ الحركة العربية الجامعة Pan Arabism والحركة الأفريقية المماثلة، ومن خلال ذلك ظهرت- مبكرا- توترات حادة لا تنكر وذات طابع سياسى وثقافى محورها العروبة والأفريقية بشأن موريتانيا، وزنجبار، وإريتريا وجنوب السودان والصومال وتشاد بل وفى نيجيريا وأثيوبيا فضلا عن صراعات كبرى أخرى مثل تلك التى وقعت فى الكونغو. ومع ذلك كانت صراعات الحدود الاستعمارية هى أساس اللجوء للحرب أو مختلف أشكال العنف المسلح أو العنف الدبلوماسى إن جاز التعبير فى العقد الأول من الاستقلال؛ مثلما حدث بين الجزائر والمغرب، أو بين الصومال وأثيوبيا، وحتى بين السودان ومصر أو بين غانا وبعض دول غرب أفريقيا. وإذا كانت اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨ لم تحقق السلام واستقرار «الدولة الوطنية الأوربية إلا بعد حروب استمرت لأكثر من ثلاثين عاما، فإن قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ أى بعد أقل من عقد من موجه الاستقلال

الأفريقية فى الخمسينيات قد حسمت كثيرا من الصراعات بين الدول الأفريقية بشأن الحدود بإقرارها الأوضاع القائمة عند الاستقلال. هذ يتوجب علينا أن نرجع هذا «الاستقرار الواقعى de facto» إلى طبيعة الإرادة السياسية التى وقفت خلفه، وهى إرادة سياسية حكمتها قوة وزن زعامات بحجم عبد الناصر، «وبن بللا»، ونكروما ونيريرى وهيلا سلاسى، وغيرهم من ذوى الوزن المعروفين فى علاقات «الوحدة الأفريقية». وبهذه الروح التى تأسست فى أجواء التحرر الوطنى استقرت أوضاع لم تعالج مثلها مرحلة «المأسسة» التشريعية De Jure بعد ذلك إلى حد كبير، (دور مجموعة الدار البيضاء، والتدخل القوى فى قضية الكونغو وروديسيا هو أثقل بالتأكيد من دور البعض فى تجنب تأثير كامب ديفيد أو دار فور مثلا!). ولذا بقيت بعض آثار هذه الموروثات الاستعمارية أو الثقافية حتى ظهرت بأشكال وبحدة أخرى بعد ذلك فى غياب إرادة سياسية مماثلة لما سبقتها.

ويلفت النظر أن باحثين مرموقين مثل على مزروعى أو Osita Agbu لم يذكرا بين النزاعات الحادة وحالات الاحتراب التى وقعت فى أنحاء القارة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة صراعا عربيا أفريقيا ملحوظا قبل موجة «الحروب الإعلامية» الأخيرة عن الصراع العربى الأفريقى تحت ضغط «العولمة» مثلما فى السودان أو غيره بحجة تفجر العامل الثقافى أو العرقى بين الطرفين مع تجاهل العنصر الخارجى الذى حسم أمره فى الستينيات.

هنا لابد أن يظل السؤال عما إذا كان الصراع التاريخى بين «العرب والأفارقة» هو العنصر الحاسم والاستراتيجى فيما وقع- بهذا العدد- من صراعات، رغم شهادات الباحثين المذكورة؟ أم أن علينا أن نتأمل كيف تم استيعاب بعضها من ذات الأصل العربى الأفريقى نتيجة التطور السياسى الاجتماعى إلى الدرجة التى تبتعد مواقعها

الحالية عن صلتها بثنائية العروبة والأفريقية؟ أو قل بعيدا عن أن تكون صراع هوية عربية/ أفريقية أو صراع عرقى أفريقى. ويمكننا الرجوع إلى حالة الصراع أو شبه الصراع الذى يقع الآن فى زنجبار، أو بين أثيوبيا وإريتريا، أو تشاد، أو الصومال وحتى الصحراء الغربية. إننا لا نجد هنا أية آثار لكونها صراعات ذات طابع عربى أفريقى؛ أو أن الأصابع العربية هناك على نحو ما كان يقال من قبل؟ إذن فإنه يمكن الرجوع إلى مؤشر الأوضاع السياسية الداخلية، والاقتصادية الاجتماعية البنيوية، أو التدخل الأجنبى المباشر وغير المباشر والذى يلعب الدور الرئيسى فى استمرار بعض مظاهر هذا الصراع، ومن ثم يمكن سحب هذا المعيار بدرجة أو أخرى على ما تبقى من أشكال الصراع التى تقترب من الحساسيات العربية الأفريقية فيما يحدث بالسودان أو موريتانيا حاليا؟ هذه الأسئلة المحورية فى البداية هى التى يمكن أن تؤدى إجاباتها الموضوعية إلى الانتقال بالبحث فى قضايا السلام والأمن والتنمية فى أفريقيا إلى آفاق أخرى ذات أبعاد استراتيجية جذرية أكبر، مع عدم تجاهلنا فى نفس الوقت لأية اعتبارات ثقافية أو معايير خاصة ببعد الهوية فى بعض مظاهر الصراع التى ما زالت تثير الحساسية العربية الأفريقية.

ب-الثوابت والمتغيرات

لا تساعد مرجعية «الثوابت» فى العلاقات العربية والأفريقية، فى مواجهة كثير من مشاكل السلم والأمن والتنمية فى المنطقتين لذلك لابد من بحث طبيعة «المتغيرات» بين فترة وأخرى فى واقع هذه العلاقات ومستقبلها ، وتوجيه مؤسسات التعاون العربى الأفريقى فى هذا الاتجاه.

١) لقد كنا نظن أن ثوابت «التحرر الوطنى»، و«بناء الدولة الوطنية»، ستظل فاعلا رئيسيا فى بناء التعاون لإنجاز تنمية مستقلة (بروح التحرر) أو مستدامة

(بأموال البترول) على الجانبين؛ وإذا بمتغير السياسات الاقتصادية الجديدة (التكيف الهيكلى) وانسحاب دور الدولة وانخفاض أسعار البترول يؤدى إلى القلاقل والتبعية والمديونية الدائمة والإفقار الشديد، ومن ثم تنهار الأمانى والتطلعات، وتتراوح النظم السياسية بين الاستبداد أو التساقط أمام حركات شعبية بدون برنامج تحويلى بارز؛ ومن هنا بدت الموارد الكبرى مثل البترول والماس والمعادن الاستراتيجية مجالا لصراعات داخلية وخارجية (نيجيريا- أنجولا- سيراليون- الكونغو- السودان- موريتانيا). دونما التفكير على مستوى الدولة فى أى تعاون إقليمى أو نزوع استقلالى أو تنموى.

وانسحب هنا مطلب الهوية المحلية أو العامة National identity or Pan movement لتقع مجمل الدول العربية والأفريقية فى براثن المؤسسات الدولية وتحت مقصلة العولمة.

٢) لا شك أن كثيرا من دول العالم الثالث ومن بينها معظم الدول العربية والأفريقية قد أقامت سياساتها الوطنية بل والتنموية لعدة عقود خلت على ثوابت «النظام العالمى» القائم على الاستقطاب الثنائى، وأحيانا الثلاثى مع تصاعد قوة الصين الشعبية. وفى هذا الإطار قامت «هوامش» هذا النظام بعمليات تجمع تحت مسميات «عدم الانحياز» أو «الدول النامية» أو العالم الثالث، كما أكد بعضها هويات جامعة إقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومن هنا بدأ التعاون بين بعض هذه التجمعات ممكنا مثلما أتاحت العلاقات العربية الأفريقية التفكير فى مأسسة هذه العلاقات. لكن ظروف عولمة النظام الرأسمالى ودحره للنظام الاشتراكى المقابل، وارتباط ذلك باختراقات كبرى للنظم الإقليمية نفسها على نحو ما حدث لنظم حركات التحرير الجديدة (أنجولا/ موزمبيق) أو جر مصر إلى عالم كامب ديفيد والشرق أوسطية، والحلول التفاوضية فى جنوب أفريقيا

وزيمبابوى وفلسطين، كل ذلك نقل النظام الدولى إلى حالة «القطب الواحد» والهيمنة المطلقة لسياسات النيوليبرالية القائمة على التفتيت واحتكار القرار الدولى، وإعادة صياغة الشرعية الدولية، ومعنى الديمقراطية والسيادة الوطنية، ومن ثم جرى إزاحة الهويات الكبرى فى أفريقيا والعالم العربى لتحل محلها هويات القبلية والطائفية والعرقية على نحو يكاد يكون أسوأ من الفترة الاستعمارية التقليدية. من هنا لم تعد تتوفر قضايا كبرى جامعة مثل الأبارتهيد فى جنوب أفريقيا، أو فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى، أو بناء المنظمات الجامعة، لم تعد من «ثوابت المرحلة» بقدر ما أصبح الاختلاف هو الشائع حول مصير العراق فى ظل الهجمة الأمريكية. ومواجهة الصراعات العرقية والقبلية فى سيراليون وليبيريا والكونغو، وانبعاث أدوار المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية بحثا عن المشاركة المحدودة فى السلطة إزاء الديكتاتوريات العسكرية أو غيرها، كما أصبح الجرى وراء الحلول الجزئية فى فلسطين دون احتياج لدعم أفريقى عربى لهدف التحرر الفلسطينى الأكبر. أصبح ذلك هو شاغل شعوب المنطقتين وقد تمثل ذلك بشكل واضح فى غياب أى دور عربى أفريقى مشترك، أو أى دور جامع فى كل من المنطقتين فى مشاكل كبرى مثل صراعات منطقة البحيرات الكبرى أو منطقة الخليج والعراق، رغم معرفة المنطقتين بالأسباب المادية والخارجية والداخلية وراء هذه الصراعات، بل ومعرفتهما باندفاع بعض أطراف هذه المنطقة أو تلك مع التدخل الأجنبى لتأكيد الحلول الفردية، وتعميق عوامل الانقسام.

فى أجواء التفتت هذه وفقد السيادة وتعمق الإفقار، بدأت النزاعات السلفية تستحضر ثوابت الماضى لا الحداثة والتقدم، وبدأ بعضها ممعنا فى أممية دينية إقصائية لكل الحركات الجامعة الإقليمية (الإسلامية ضد القوميات) أو ممعنة فى التجزئة

لإقصائية بدورها (العرقيات فى وسط أفريقيا وغربها)، وبعد أن كانت الجهادية الإسلامية مقاتلة (حركات المهدية والفودية dan Fodio وحتى الوهابية) ضد الاستعمار راحت بروحها الانعزالية الجديدة تتعاون تارة مع القطب الدولى فى أفغانستان ضد الشيوعية ثم مقاتلته تارة أخرى باسم الصليبية (أحداث ١١ سبتمبر). فأى عالم من الثوابت والمتغيرات تعبر عنه هذه التطورات؟

جـ-الحالة العربية فى حركة بلدان الجنوب

إزاء «الاستقطاب الكبير» بعد نهاية الحرب الباردة، وجدت الكتل السابق قيامها بين بلدان الجنوب، نفسها فى حالة تفتت، ورغبة كل جماعة منها أن تلحق بالقطب الجديد. واقتصر «التنوع» فى أحسن حالاته على كتل الشمال، مثل محاولة الاتحاد الأوروبى أو اليابان، أو تشكيلات مثل الفرنكفونية والكمنولث، للوجود إلى جانب نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة العالمية. وبهذا المعنى فإن تعبير «الفوضى البناءة» لا يعتبر جديدا كما بدا فى تصريحات كوندوليزا رايس أواخر عام ٢٠٠٦ بشأن الشرق الأوسط أو غيره، وإنما كان التعبير هناك مع بداية تشكيلات العولمة الجديدة عقب سقوط الاتحاد السوفيتى واختفاء مظاهر الحرب الباردة نسبيا. ففى إطار «الفوضى البناءة» على مستوى عالمى، اخترقت الولايات المتحدة معظم «مناطق النفوذ» والتكتلات، ومنها منطقة الاتحاد الأفريقى والجامعة العربية، وكادت الروح «الجماعية» تختفى نهائيا وفق منهجية ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة، وتفوق الرأسمالية المالية على غيرها من أشكال العلاقات الرأسمالية القديمة المتنوعة بأسواقها، اختفت الهويات (الأيديولوجيات) الكبرى، والمتوسطة (القوميات الإقليمية) وتهدد الموقف الهويات الصغرى نفسها (الوطنية).

ونستطيع أن نرصد هنا بعض المظاهر المهمة «للمتغيرات» على المستوى العربى

الأفريقى:

أ-لم تعد مصر قائدة فى حركة قومية عربية أو عربية أفريقية مثلها فى الحالة الناصرية، كما لم تعد قوة إقليمية فى الشرق الأوسط، ورغم زعم بعض الدوائر الثقافية ببروز «التوجه المصرى» منفردا؛ فإن ذلك لم يتمظهر فى أى توجه فعلى فى الداخل أو الخارج، ومن ثم ينتفى الإحساس به؛ ويصعب الاعتماد على اتجاه مصر الحالى لبناء تكتل أو آخر سلميا أو إيجابيا داخل كتلة الجنوب.

ب-لم يصبح لأثيوبيا تلك «الهيمنة التقليدية» أو «الثورية» التى ميزتها لبعض الوقت حتى خارج إطار الأفريقانية- وهى لم تكن داخل الحركة فى أى وقت إلا بثقلها التاريخى. ولذا لم تشكل حماية قوية لمبدأ الوحدة الأفريقية التى تستضيفها. وحتى تحركها الأخير تجاه الصومال يجئ فى إطار عولمة النفوذ الأمريكى ومحاربة الإرهاب أكثر منه تحركا أفريقيا.

جـ-لم تمثل حالة جنوب أفريقيا منذ تحررها (٩١-١٩٩٤) إضافة لحركة الجامعة الأفريقية، ولم تتح لها ظروف تحررها مع نهاية الحرب الباردة وضعف «الجماعة الأفريقية» فى التسعينيات، أن يلعب «النظام الجديد»- ما بعد الأبارتهيد- دورا فى صالح دعم الهوية الأفريقية، ولا تفرغت لوضع إمكانياتها فى دعم «النهضة الأفريقية» A. Renaissance التى روج لها النظام بعض الوقت، وإنما راحت تبحث عن مصالحها فى اتجاه آسيا أو أمريكا اللاتينية، أو تضع ثقلها للبعد الاقتصادى فى العمل الأفريقى (النيباد) وليس حركة الوحدة الأفريقية.

د-نستطيع تصور مسعى عدد آخر من دول الشمال الأفريقى أو غرب أفريقيا وشرقها نحو تأكيد بعض «الوجود الإقليمى» أو الدفاع عن المصالح لكن ذلك جاء فى حدود قطرية محدودة وليس فى بعدها الاقليمى ومثالها «المملكة الإسلامية» فى

المغرب أو عالمثالثية الجزائر، أو النفوذ العسكرى الإقليمى لنيجيريا، أو «قوة التوسط» فى كينيا، أو تمثيل ظاهرة «القيادات الشابة» الجديدة فى أوغندا، ذلك أنه لم يكن من ضمن سياسات أو مشاكل هذه العناصر الالتقاء الثنائى بين المجموعة العربية والأفريقية فى اتجاه دعم «التعاون العربى الأفريقى» كاستراتيجية محددة، بحثا عن مكانة ما فى عالم ما بعد الحرب الباردة أو العولمة الجديدة. من هنا لم نرَ ضمن ترتيب الأوضاع الجديدة حالة توتر أو جدل ناشئ عن صدام الهويات أو الثقافات عربية وأفريقية حيث لم يسمع الرأى العام الأفريقى بدلك إلا مع موجات هوا[illegible] ارتعلغل النفوذ الأجنبى فى القارة، وهى الحالة التى [illegible] ولوجها الدينية والقبلية والعرقية، حيث و[illegible].

[illegible] وجدت نفسها فى هذا الوضع إلى أنه [illegible] نهاية التاريخ) كما روج البعض [illegible] لا [illegible] أن [illegible] مضى [illegible] باعتبارها [illegible] أو تؤكد بعض [illegible]

[illegible] خلال [illegible] و«عدم الانحياز» [illegible] أكثر ملق للمراكز الاس[illegible] باعتبارها بديل القوة الاس[illegible] «بلدان الجنوب» مرة أخرى بعد مرور هذه الفترة على الاستقطاب الأكثر عقب نهاية الحرب الباردة. والواقع القائم فى عالم اليوم يوحى ببعض التمردات الجديدة

على النظام العالمى أحادى القطبية وآليات تحركه فى إطار الفوضى البناءة، بما يوحى للكثيرين بإمكانية إعادة النظر فى أوضاعهم وخاصة بين هؤلاء العرب والأفارقة. ومن المؤشرات الموحية بذلك:

أ-بروز الصين والاتحاد الأوربى ذوى سياسة متطلعة إلى كسر حدة الاستقطاب واختراق فضاء الفوضى البناءة نفسه (ولا مجال هنا لتكرار المكتوب عن ذلك عند سمير أمين وغيره...).

ب-محاولات التكتل ولو المحدود من قبل بعض دول بلدان الجنوب ولو فى الإطار الاقتصادى أو ببعض النفس التحررى (البرازيل- فنزويلا- جنوب أفريقيا- الهند- ماليزيا..)، مع محاولة إبعاد أنفسهم عن أطر هذه الفوضى.

جـ- اضطراب الموقف الدائم فى منطقة الشرق الأوسط أمام القوى المتحكمة فيه كمؤثر سلبى على تفرد قوى الاستقطاب بالقرار، واحتمال بعث روح جديدة مقاومة لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

د-اتجاه دول الاستقطاب وخاصة الولايات المتحدة لنقل مركز مصالحها (البترول- المعادن) إلى أفريقيا، غربا ووسطا- بديلا لمنطقة الشرق الأوسط وبتروله المهدد.

هـ-عدم نجاح «الأممية الإسلامية» كأيديولوجيا أممية بديلة أمام حركة الجماهير التى ساعدت فى ظهورها لأكثر من عقدين، رغم استمرار بعض قواها فى المواجهة ضمن تبادل الإرهاب مع القوى الإمبريالية. ويرجع الكثيرون ذلك إلى مشاركة الأممية الإسلامية للنظام الرأسمالى العالمى فى سياساته الاقتصادية ووجود بعض أطرافها فى حوار دائم معه.

و-هناك بعض الفضاء الممكن لبروز قيمة حركات «الهوية» الجامعة بدرجة أو

أخرى شرط عدم تصادمها كما يمكن أن تجسدها حركة التعاون العربى الأفريقى. لكن ذلك مشروط باستعادة التوجه الاستقلالى لمشروعات الدول الوطنية أو إحياء دورها فى البناء الوطنى رغم الحصار العالمى لدور الدولة فى العالم الثالث.

د- قضايا المواجهة المشتركة

ترتبط مشروعات «الاستراتيجية المشتركة» بنوع وحجم القضايا المشتركة التى تواجهها المجموعتان العربية والأفريقية. ولا نستطيع هنا الانطلاق بالطبع من أن المواجهة بالأساس «داخلية» بين المجموعتين، من نوع المواجهة فى مناطق التماس Borderlands، أو المواجهة بين توجهات «قومية» Nation Building أو حركات جامعة Pan Arabism, vis a vis Africansim. فرغم وجود آثار لهذه المواجهات والحساسيات فى بعض المواقع فإنه لابد من اعتبارها من آثار الماضى التى لم يعد لها مكان فى الصراعات الإقليمية والعالمية الدائرة اليوم، ومن ثم لابد من افتراض أننا ننطلق من أننا نبحث معا عن مكان بين كتلة بلدان الجنوب المتحركة من شرقنا وغربنا فى آسيا وأمريكا الجنوبية. وفى بحثنا هذا فإننا لابد أن نكون صرحاء فى تفهم أبعاد الوضع فى هذه المشكلة أو تلك؛ لأن التكتلات الإقليمية الآن لا تقوم على «النزوع القومى» ذي الروحية الخاصة (مثل الحركات القومية السابقة على العولمة الحديثة) كما أنها لم تعد قابلة للتحدد فقط بأنها «أفريقية» أو «عربية» أو بأنها فى إطار ثقافى أو حضارى خاص، فهذا لا ينطبق على كل التكتلات الكبرى القائمة (الاتحاد الأوربى يمتد شرقا خارج هذه القاعدة، والبرازيل وفنزويلا تمتد أفريقيا وآسيويا، وجنوب أفريقيا تمتد خارج الثقافة الأفريقية التقليدية، ومعظم البلدان العربية تبحث عن وضعها فى البحر المتوسط أو الشرق أوسطية). من هنا يتوجب علينا أن نبحث عن الاستراتيجية المناسبة بفهم جديد لحركة العالم وحركة

بلدان الجنوب دون أية حساسيات معوقة.

وسنورد هنا بعض إشكاليات الاستراتيجية المقترحة أو قل المشكلات التى تواجهها المجموعتان الأفريقية والعربية دون تفاصيل اعتمادا على الأدبيات المعروفة فى هذا الإطار.

١-**قضية مواجهة «الإرهاب»**: لابد من بحثها من دول المجموعتين فى إطار الإجابة أولا على أسئلة مثل: هل صحيح أن الإرهاب- وخاصة الدولى منه- ظاهرة إسلامية بحتة؟ بمعنى أنها تصدر عن «الإسلام»؟ ومن طبيعة هذه الديانة ومعتقدات شعوبها بوجه خاص، ومن المنطقة والثقافة العربية بشكل أخص؟ والإجابة هنا مهمة لأنه سبق أن كان الإرهاب فى السبعينات «يساريا»؟ ومن داخل أوروبا نفسها وكذا اليابان والعالم العربى نفسه وما لم نتجاوز هويته الثابتة كظاهرة إسلامية فسوف يفرض ذلك تعقيدا فى العلاقة جديرا بالنظر.

٢-**الصراعات الدموية**: هل حالة دار فور أو موريتانيا متميزة كحالة مواجهة خاصة بين العرب والأفارقة؟ وما هى السمة التى تطلق إذن على حالة ليبيريا وحالة السنغال، وحالة منطقة البحيرات العظمى، والحالة الصومالية، بل والأثيوبية الإريترية، هل هذه كلها صراعات الهوية العربية والأفريقية، أم أن هناك أوضاعا اقتصادية اجتماعية ذات تاريخ اجتماعى، وسياسات غير ديمقراطية تمتد إلى كل هؤلاء وغيرهم سواء فى مصر (النوبة- الأقباط) وفى الجزائر والمغرب (الأمازيج) بل وفى كينيا (الساحل) قادمة من الخليج إلى شرق أفريقيا، وقد تتحدد صورها فى جنوب أفريقيا. بما تصبح معه قضية التنمية والديمقراطية- وليست قضايا الهوية أو الثقافة- فى موقع الصدارة.

٣-**«النظام العالمى»**: لابد أن تراجع المجموعتان وضعهما فى النظام الدولى سواء

الاقتصادى وآلياته (منظمة التجارة- الصندوق والبنك) أو النظام التشريعى (الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان) أو حالة الاستقطاب نفسها فى النظام العالمى. وهنا يجدر أن تدرس المجموعتان وضع الدول أو التكتلات الصاعدة فى النظام القائم وتوجهاتها الفكرية والسياسية على السواء (مثل حالة الصين واليابان وفرنسا) أو التكتلات التى يمكن أن تصعد بجوارها مثل أمريكا الجنوبية. وفى نفس الوقت لابد من دراسة تيارات العزلة أو الإقصاء داخل المجموعة العربية والأفريقية (حالة بلدان الخليج- جنوب أفريقيا) كما يتوجب لنظر إلى قضايا فلسطين والعراق فى إطار النظام الدولى وأدواته المحلية بأكثر من كونها صراعات محلية فى الإقليم العربى.

٤-**قضية «التغلغل الإسرائيلى»**: لا يمكن استمرار النظر إلى إسرائيل كمجرد دولة «متسللة» هنا وهنالك، ونواصل الإحاح الإعلامى حول مسائل محدودة، بقدر ما يجب أن تكشف دراستنا عن طبيعة حضور إسرائيل واللوبى الصهيونى فى آليات العولمة الكبرى (مؤسسات صندوق النقد الدولى والشركات متعددة الجنسية والرأسمالية الأمريكية العالمية) ومن هنا تتم المواجهة على الأسس الوطنية للنظم والتجمعات أمام تحدى الإمبريالية العالمية.

٥-**القضايا الاجتماعية**: لا يمكن أن ينظر المسئولون والمثقفون إلى كثير من القضايا الاجتماعية القائمة على الساحتين، باعتبارها قضايا محلية أو تنظر إليها كل مجموعة على حدة. والدراسات كثيرة، أو واجبة، حول مسائل باتت ملحة وضاغطة على السياسات العامة (الإقليمية والقومية)، ومن ذلك:

أ-الهجرة: بطابعها العربى الأفريقى الأوربى والآسيوى أيضا، سواء ظروف المهاجرين القائمة (فرنسا- أسبانيا) أو ظروف حركتهم وشبكات التهريب القائمة

(مشاكل المغرب- غرب ووسط أفريقيا). وهنا يمكن أيضا معالجة وضع الجاليات المهاجرة (اللبنانيون) أو الدياسبورا الأفريقية والتحالفات الممكنة لصالح القضايا العربية الأفريقية.

ب-**اللاجئون**: هذه مشكلة معقدة باتت مقلقة للجانب الأفريقى والعربى على حد سواء، من العراق حتى المغرب والصحراء الكبرى وخليج غينيا ومنطقة البحيرات العظمى... ومن ثم فإن وضعها فى أية استراتيجية عربية أفريقية لم يعد فى حاجة إلى إلحاح، خاصة وأنها بدورها مثل الهجرة باتت ترتبط بالصراع والهجرة والتنمية معا بما يفرضها كقضية واجبة الاعتبار من أجهزة التعاون العربى الأفريقى.

جـ-**المرأة- الطفولة**: تعانى المرأة- مثل الأطفال وحالة الأسرة- من أوضاع الصراعات مثلما فى حالة الاستقرار، تعزلها الثقافة المستقرة (دينية أو تقليدية) عربية وأفريقية كما تعزلها حالة الحرب (منطقة البحيرات- فلسطين- العراق) بل إن مناطق كثيرة عرفت المرأة المقاتلة والطفل حامل السلاح ومن ثم لا يكفى إزاء ذلك خطاب التنمية والجندر.. إلخ. وإنما يتطلب الأمر تحولا ثقافيا وتعليميا جذريا، كما يتطلب سياسة اجتماعية جديدة فى مواثيق عملية جديدة فى المجموعتين.

د-**الثقافة والتعليم**: يعانى هذا المجال،ليس مجرد ضعف نصيبه فى الميزانيات الوطنية أو ضآلة الانفاق الدولى فى شكل المساعدات الثقافية أو التعاون الدولى، وإنما فى التوجهات التى تحكمه. فثمة ضعف فى مكون الثقافة السياسية عموما وفى الإنتاج الفكرى وبرامج التعليم، وثمة صور متبادلة لا يجرى التعامل معها بالتغيير، وثمة بنية استبدادية كامنة فى برامج التعليم أو نظام القيم المتضمنة فى الإعلام أو ما يسمى «الإرشاد الوطنى» ومن المؤسف أن تسيطر البيروقراطية أو ضآلة الميزانيات

على المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بهذا المجال.

وقد أدى ذلك لرواج الثقافة السلفية الشعبية، ويلعب المال الإسلامى نفسه دورا فى نشر الثقافة المحافظة بترويجها فى أكبر مؤسسات الإعلام والتثقيف. كما يقوم كثير من المثقفين بدور آخر إما بالتبعية لمصادر التمويل هذه أو مصادر الغرب التى تلعب على مقولات الصراع الحضارى والثقافى، أو بالتمترس فى سلفية شعبوية تحاصر نفسها فى المقولات القبلية والعرقية.

وقد يكون من المفيد طرح القضية الثقافية فى ضوء المتغيرات التى جعلت «التنوع الثقافى» قضية أبرز من ثنائية الثقافة هنا وهنالك، فثمة فرق بين الحديث عن عرب وأفارقة أو ثقافة ثنائية على هذا الأساس وبين دراسة التنوع الثقافى فى بلد باتساع السودان أو نيجيريا أو جنوب أفريقيا..إلخ.

هـ-آليات حل الصراع :

أصبحت آليات المحافظة على السلام: آليات «عالمية» بامتياز، برزت فى الشرق الأوسط والبلقان وأخيرا فى بعض أنحاء أفريقيا. وهى تبدأ بلجان الوساطة والمصالحة، أو مؤتمرات التفاوض الإقليمية (الإيجاد فى شرق أفريقيا- الشرق أوسطية.. إلخ) أو بقوات حفظ السلام من قبل الأمم المتحدة أو تحالف دولى (الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى). ويمكننا أن نلاحظ أن دور تنظيمات مثل الجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقى، لم يبرز كثيرا بين أدوار حفظ السلام إلا بقدر تحالفهم مع عناصر دولية أو عناصر العولمة العسكرية الأخرى. وهو أمر قد يكون محل دراسة للجانب الإيجابى والسلبى فيه، ولكنه بوجه عام محكوم بقيم سياسية دولية جديدة تبدأ بعالمية «حقوق الإنسان» والدفاعات عنها مرورا «بالتدخلية» «والسيادة المحدودة» والحد من دور الدولة الوطنية.. إلخ وتفرض آليات العولمة

الأمريكية أو عبر الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى تعاملات خاصة فى هذه المجالات، تجعل التنظيم الإقليمى الفرعى sub region ذا أولوية أحيانا كثيرة على التنظيم الإقليمى الأم (الجامعة – الاتحاد) وذلك خوفا- قائما فى دوائر العولمة- من ارتباط الإقليمى بالنزعات القومية أو الجامعة.

وهذه الاعتبارات جميعا تجعلنا نضع ضمن استراتيجية حل المنازعات على المستوى العربى الأفريقى المشترك بعض العوامل الخاصة يمكن إجمالها للباحثين فى الآتى:

أ-بحث المتغيرات والتنويعات الثقافية فى البلدان الأفريقية والعربية وذلك عند تحليل صراع أو آخر (خريطة الشرق الأوسط الطائفية- الخريطة الاجتماعية النيجيرية أو العاجية أو الليبيرية).

ب-النظر إلى الصراع كقضية شاملة وبالتالى النظر إلى الحلول كقضية متكاملة تشمل النظر إلى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى قبل النظر إلى مجرد الأعمال العدوانية (مثل حالة دار فور).

جـ-النظر إلى «الآلية» كجهاز لإدارة أشكال التعاون الإقليمى والدولى وليس كجهاز دولى فى ذاته تثير تكاليفه عدم الرغبة فى إقامته وذلك اعتبارا لما ذكرناه عن تعدد أشكال التدخل الدولية والتى تفرض نفسها على أى صراع.

د-اعتبار «مجلس الأمن والسلام» الأفريقى قاعدة التنسيق الأساسية للعمل الأفريقى للاستقرار والتنمية بحيث قد ينظر فى نقل دورية القمة إلى هذا المجلس بدل التصميم على «القمم» نصف السنوية والسنوية بدون فعالية. فإذا نظرنا إلى المجلس بهذه الأهمية فإنه يمكن تطويره ليصبح فى وضع «مجلس الأمن القومى» لبعض الدول، كما تتوسع مهامه فى النظر إلى القضايا الاستراتيجية (اقتصاد-

علاقات دولية) وعندئذ تصبح العلاقات العربية الأفريقية واستراتيجية تفعيلها ضمن مهام هذا المجلس وليست القمم الشكلية.

■ الخلاصة:

لو أن المنطقتين العربية والأفريقية أرادتا أن تعاودا المسعى إلى إحياء تعاون عربى أفريقى فعال، فإنهما لابد أن تقررا وضع خطوط استراتيجية جديدة، قد تساعد مؤسسة علمية مشتركة فى تقديم الدراسات الأساسية لها. وفى هذا الصدد فإنها سوف تعالج المسائل التالية:

١- المتغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية التى تتطلب تجاوز الحساسيات الناشئة من الهويات القديمة، (الكبرى والمحلية) مواجهة الآثار الناتجة عن الوزن الجديد للأقلمة فى مواجهة العولمة، بل واعتبار ما توجه البعض إلى خارج الإقليم العربى أو الأفريقى نفسه سعيا وراء المصالح القطرية أو الطبقية.

٢-إن دراسة معظم الصراعات الكبرى فى القارة فى العقود الأخيرة لا تثبت وزنا يذكر لمشكلات التداخل أو النزاعات العربية الأفريقية بقدر ما تتصل بمدى التدهور فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية وشكل الحكم، ثم الأثر الأكبر لمؤثرات الخارجية والمصالح العالمية الجديدة.

٣-يمكن أن نستخلص من حالات الصراع القائمة والرغبة فى المنطقتين لتحقيق السلام والتنمية أن يعاد النظر فى حجم مؤسسات التعاون العربى الأفريقى وتعقدها ، وأن ندرس بجدية أشكال التعاون الأخرى القائمة بين بلدان الجنوب لمحاولة توسيع دائرة التعاون فى محاولة لاختراق النظام العالمى بشكل مناسب (تجارب الصين واليابان). وهنا يتطلب الأمر دراسة وضع المنظمات الإقليمية القائمة فى القارة والحد من تأثيرها على التنظيمات الجامعة ولابد من وضع أجندة

موسعة من قبل قيادة الاتحاد الأفريقى والجامعة العربية لمؤسسات تعرف بمجلس الأمن القومى المشترك، واعتبار مثل هذا التشكيل مهمة شاملة ومتكاملة ليس لإجراءات التدخل وآلياته فقط ولكن للعمل فى مجال دعم «الأمن القومى» فى المجموعتين بمفهومه الشامل وليس العسكرى (متابعة للمشاكل الاقتصادية- الاجتماعية- العسكرية- السياسية).

■ قراءات مرجعية :

*حلمى شعراوى: أفارقة وعرب فى مهب الريح- دار الأمين- القاهرة ٢٠٠٤.

*عبد الملك عودة: التعاون العربى الأفريقى فى العشرين عاما الماضية.

فى: إجلال رافت: العلاقات العربية الأفريقية- مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية- جامعة القاهرة- ١٩٩٥.

*سمير حسنى: تقرير عن اجتماع خبراء التعاون العربى الأفريقى:

الجامعة العربية- الاتحاد الأفريقى: القاهرة ٢٠٠٤.

*ألفريد نهيما: قضايا السلم المنشود فى أفريقيا، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال مركز البحوث العربية والأفريقية القاهرة ٢٠٠٥.

*Ali Mazrui, conflict in Africa; An Overview Background paper 2004 Codesria- Dakar 2004

*African Union commission; Our Common Destiny Guideline document. Addis Ababa- May 2004.

*Mohamed O. Bsheir, terramedia; Themes in Afro Arab relations. Ithaca press London 1982

◆◆◆

■ المقال الثانى:

هل يمكن إحياء التعاون العربى الأفريقى؟

خلال عام ٢٠٠٩ يبدو أن أطرافاً جادة فى الساحة العربية الأفريقية العمل قد قررت العمل تحت شعار «إحياء التعاون العربى الأفريقى»، بينما يقدم الشعار صفة « الأفريقى على العربى » فى النصوص الإنجليزية ! Afro Arab Cooperation.

ذلك هو شعار الدورة الثالثة عشر « للجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى» والتى عقدت اجتماعها بطرابلس- ليبيا يومى ١٠-١١ أكتوبر ٢٠٠٩. وهى لجنة وزارية من ٢٤ دولة بالتساوى بين الساحتين ، مع غلبة عربية ظاهرة، نتيجة وجود عشرة دول عربية على أرض القارة الأفريقية ..

وقد يحتاج جيل كامل الآن للتذكير بحالة آليات «التعاون» بعد القمة العربية الأفريقية الأولى والأخيرة بالقاهرة منذ مارس ١٩٧٧ .كما أن اللجنة المشار إليها هنا تكاد تكون توقفت فعليا منذ ٨٤- ١٩٨٥. مع اجتماعات رمزية هنا وهنالك آخرها عام ٢٠٠٥ . ونفس الجيل الحديث سيظل مندهشا لطول نفس دوله العربية إلى هذا الحد فى معالجة قضاياهم« المزمنة» ، دون حرج من أن تظل مزمنة ، كما يحتاج لمعرفة سبب هذا التوقف غير المبرر لآليات التعاون بين كتلتين مهمتين مثل تجمع العرب أو الأفارقة ، فى زمن التكتلات الإقليمية داخل إطار كاسح اسمه العولمة .

والسبب كان واضحا طول الوقت، وهو معقد أيضا ، لكنه يحتاج لرؤية أخرى جديدة أو بسيطة ، وفى النهاية مستولة . ذلك أن الدول كما نعرف تتحسب من أسباب العطل لمصالحها الحيوية بأشكال مختلفة، وبمنطق مختلف حول «الثوابت والمتغيرات» ... ،وسوف يذكر الجميع الفوارق الملحوظة فى هذا الصدد بين سبب

ناشئ من توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، وموقع مصر على الخريطة العربية خلافا لوضعها فى أفريقيا، وسبب آخر حول اعتراف معظم أفريقيا« بالجمهورية الصحراوية العربية» بقيادة البوليزاريو، وترشيحها عن منظمة الوحدة الأفريقية عضوا فى هذه اللجنة أو تلك، والتى قد تضم «المغرب» أيضا صاحب الموقف القاطع منها! وتقول الخبرة المباشرة أيضا أن الحماس يدفع أحيانا إلى تفاؤل لا أساس موضوعى له، لعودة العمل الجاد فى هذا المجال، مثل الحماس للمسيرة الوحدوية بعد الشروع فى إقامة الاتحاد الأفريقى عقب اجتماعات الجزائر وسيرت عام ١٩٩٩ فاجتمعت اللجنة الدائمة فعلا عام ٢٠٠١ ثم عادت للاجتماع عام ٢٠٠٥، وها هى اليوم فى طرابلس، وهكذا بحماس وفتور لا يعرف الكثيرون من أسبابه الحقيقية الكثير

الخبراء منا يرون أنه كان يمكن إعادة تشكيل الآلية المسماة باللجنة الدائمة، متحولة إلى لجان فرعية متخصصة فى تنشيط جوانب من التعاون لا تحتاج لإجراءات القمة. بل إن بعض تقارير المتابعة لأمانتى الجامعة والاتحاد تشير إلى فكرة لجنة للخبراء عن إمكان اجتماع قمة دول اللجنة الدائمة فقط، إذا استحالت دعوة القمة العربية الأفريقية على نمط المؤتمر الأول ١٩٧٧. ولا يزال ممكنا تنشيط مؤسسات قائمة بالفعل، مثل المصرف العربى لأفريقيا، وصندوق المعونة الفنية، والمعهد الثقافى العربى الأفريقى، والاتحادات والمنتديات النوعية الأخرى، وكلها تستغيث طلبا للعون. هذه هى الطريقة – مع غيرها- التى نعرف أن الاتحاد الاوربى أو بعض الاتحادات والتجمعات الإقليمية الأخرى تلجأ إليها لاضطرارها للفصل – أحيانا- بين السياسى والاقتصادى والثقافى مثلا. لكن أن يبقى «العنصر السياسى» وحده ملغوما طول الوقت بالمشاكل الثنائية، والإقليمية الفرعية، فهذا ما

يتخصص فيه العرب غالبا، ولن يعدموا مواقف أفريقية تبرر الظاهرة السلبية بجدارة ... لكنى أجد أن على الاعتراف بنقل النميمة السياسية الأفريقية – بحكم التخصص- والتى تقول أن السبب –غالبا- عربى خالص. ونظرة سريعة لواقع المشاكل القائمة على الساحة الافريقية، سوف تذهب بك إلى مشكلة الصحراء، دارفور، الصومال، جزر القمر، تشاد، الطوارق، مياه النيل، مجلس الأمن، المونديالات !!

ولست هنا بصدد مناظرة حول أى منها ، فكل يقرأها كيفما تشاء .

لكن ... ها هو، اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى قد تم فى طرابلس – ليبيا، وفى صدر قراراته أن تجتمع القمة العربية الأفريقية فى دورتها الثانية فى طرابلس أواخر عام ٢٠١٠، وأن يسبقها اجتماع آخر للجنة الدائمة بالقاهرة بعد ستة شهور من الآن! والأخبار المهمة هنا هى فى حضور «المغرب» نفسها لاجتماع طرابلس، و فى العام واخاص من أعمال اللجنة (التى لاتضم بالصدفة الجمهورية الصحراوية) كما أن ليبيا رئيسة هذه الدورة للاتحاد الأفريقى، ومصر متحفزة للنشاط الأفريقى لمواجهة مشكلة مياه النيل، والأمريكان فى حالة« تصالح» عمومى ملحوظ، ولا يرغبون الآن فى إثارة مشاكل من قبل صاحب نوبل !

لذلك سعدت بأن أقرأ فى البيان الختامى لاجتماع طرابلس نصا لافتا بحق جدير أن يلفت نظر «الجيل الحديث»: يقول: «عربت اللجنة عن عميق قلقها من التقارير الخاصة بالمحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى زعزعة الاستقرار فى مناطق القارة الأفريقية »، وهو يضيف ذلك إلى ملاحظة سابقة فى البيان عن: «قيام قوى من خارج أفريقيا بالتدخل فى شئون أفريقيا والعالم العربى وزرع بذور الفتنة بين سكانها وتشجيع حركات التمرد فيها ومدها بالمال والسلاح ....».

أشير إلى «الجيل الحديث» الذى يقرأ كثيرا عن زوال «الغمة الصهيونية ...من قراراتنا السياسية»، فقد يدهش من رؤية عربية أفريقية بهذا الشكل !

أقول دون إطالة إن المجموعة العربية الأفريقية فى إطار مثل هذه اللجنة تستطيع أن تفعل الكثير لإحياء التعاون العربى الأفريقى على نحو ما ذكرت من الانتباه للجوانب الفنية والعملية التى يمكن أن ندفعها بدراسات وتحركات نشطة، انتبهت إليها بعض مقررات اللجنة أو أن يُطلب من الباحثين الاهتمام بضخ الجديد لها، لذا ننبه لما جاء فى تفاصيل الأنشطة والمقررات، حول «الرؤى الاستراتيجية» ، و«المنتديات الخاصة بالاقتصاد» والغرف التجارية والمجتمع المدنى، فضلا عن الأعمال المشتركة لتنمية ومعالجة الأوضاع فى الصومال ودارفور وجنوب السودان وجزر القمر ..إلخ

ولخوفى من أن يكون اجتماع طرابلس قد صار احتفاليا بدوره، فإننى سأعلن عن قلقى من اللغة غير الحاسمة أو غير الفعالة فى مسائل حيوية هى فى صميم التفاعل العربى الأفريقى. فوثيقة المقررات مثلا لاتحتوى على قرارات محددة بشأن مسائل معلقة حتى أمكن المرور عليها فى «البيان الختامى» فقط بلغة دبلوماسية بالطبع تطلبت:

«تحية » أدوار وجهود هذه الدولة أو تلك (فى دارفورالمشتعلة !).

أو شبه الإدانة للمتمردين فى تقرير أنشطة المفوضية، ثم التعبير عن إمكان جمعهم فى البيان الختامى،

أو عدم صياغة موقف عملى من قضية المحكمة الدولية واتهام الرئيس السودانى، إزاء بداية الانشقاقات الأفريقية،

بل وللارتياح لجهود الاتحاد والجامعة فى الصومال من ناحية ، والإشارة إلى

القلق على عملية السلام من ناحية أخرى ....وهكذا.

ولابد أننا سنواجه سريعا اعتذارات عن تنمية التعاون الاقتصادى المهم لتنمية الشعوب العربية والأفريقية، مرجعها الأزمة الاقتصادية العالمية «وخراب البيوت» الذى شاع فى مناطق عربية وأفريقية عديدة. وقد يعوق ذلك – دون مراجعة – عديدا من المشروعات المشتركة، بل ومبادرة إحياء التعاون العربى الأفريقى نفسها. لكن ذلك ليس مبررا كافيا ، فالتعاون لابد أن يكون وسيلة للتنمية ومعالجة المشاكل المشتركة ولا يشير تلقائيا إلى « ضخ أموال» !

أما إذا فشلت كل المسالك المادية لمسيرة التعاون، فدعونا نتمسك بأن العمل الثقافى يظل مبشرا بالكثير، خاصة وأنه يمكن أن يرتبط بعمل فكرى مثير لأشكال من التنمية الثقافية. وقد اتخذت اللجنة الدائمة قرارا بتحويل المعهد الثقافى المشترك إلى «المعهد العربى الأفريقى للثقافة و لدراسات الاستراتيجية» مع بقائه فى «بماكو» بمالى. فإذا أضفنا إلى ذلك – من قبلنا- نداء لتحريك دور قاعة أفريقيا بالشارقة، وكانت سباقة فى حمل هذا الاسم منذ ١٩٧٦، فإننا يمكن أن نشهد إحياء فعليا – بأى حدود- للتعاون العربى الأفريقى .

◆ ◆ ◆

■ المقال الثالث:

حول السياسة الخارجية لمصر في أفريقيا

عرفت نظم الدولة الوطنية أو التنظيم الواحد نوعا من المواثيق التى تتحدد فيها معالم سياستها الداخلية والخارجية فى إطار فلسفتها العامة فى الحكم وتعاملها مع مجتمعها نفسه. وهو ما يمكن تسميته حديثا بالخطاب السياسى لنظام الحكم. وتتعدد صور وأنماط هذا الخطاب فى حالة قيام النظام على أساس التعدد الحزبى، وتداول السلطة، لنجد ثمة خطابات تتنوع فى إطار ثوابت المجتمع وتطوره التاريخى، ورغبة الجميع فى النهضة والتحديث بل وطبيعة الهيمنة الحاكمة من قبل هذه الطبقة أو تلك، أو تراث التقليد والحداثة...

وقد عرفت مصر جوانبا من كل ذلك فى فترات مختلفة من تاريخها، منذ بدأ مشروع الدولة الحديثة على يد أسرة محمد على التسلطية، فكان خطاب التوسع وتأمين النفوذ والموارد للدولة الحديثة، ومرورا بفترات التعدد السياسى، حول القضية الوطنية، أو تأمين استقرار النظام الإقطاعى بتأمين مصادر المياه وزراعة المحاصيل التجارية، ثم كان تعرف الفكر المصرى الليبرالى على اتجاهات الفكر الحديثة أو التقليدية فى العالم الخارجى. وقد عبرت السياسة المصرية فى معظم هذه المراحل عن المبدأ المعروف: أن السياسة الخارجية ترتبط وتعبر عن الأوضاع الداخلية، اقتصاديا واجتماعيا، وأنه إذا تبلور خطاب سياسى بارز فإنه يقود عملية التعبير والتغيير على السواء.

فى معظم الأحوال تحكم طبيعة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، طبيعة الخطاب والتحركات الخارجية، أو يعانى الخطاب والتحركات معا بعض ارتباكات هذه

الأوضاع، أو يرتبك المحلل فى فترات مختلفة أمام القراءات المختلفة للوقائع، مثل قراءات تحرك «محمد على» تجاه السودان، وهل كان لجلب الذهب والعاج أم لجلب الرقيق، أو لأمن الدولة وضمان حدود مياهها؟ إلخ.. لكنه كخطاب قوى لدولة تهتم بالنهوض جعلها تحمل اسم الإمبراطورية المصرية فى أفريقيا، صدقا أو ادعاء، مع ارتباطها بالسوق العالمى! وفى فترة التعدد فى النصف الأول من القرن العشرين كان الخطاب الوطنى هو أساس الموقف من السودان، مثلما كان أساس الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية والبريطانية.. كان موقف البرجوازية الزراعية مستمرا للمحافظة على الموارد المائية والزراعة، كما كان يواجه خطاب الخلافة الإسلامية من جهة والعلاقة مع الغرب من جهة أخرى؟

■ الخطاب الحديث

وفى المرحلة الناصرية عاد خطاب التوحد، والآفاق الخارجية، مع النهضة والتحديث، ليصنع أفكار الدوائر الثلاث (فلسفة الثورة) والأربع (ميثاق العمل الوطنى)، وتضمن ذلك خطابات عربية وأفريقية وعالمية، وتبنت مصر نتيجة لذلك أيديولوجية التحرر الوطنى والوحدة العربية والثورة الأفريقية، وفى إطارها عقدت المؤتمرات الشعبية الجامعة، وقامت تكتلات جنوب جنوب بلغة عدم الانحياز. عناصر الخطاب هنا إذن تعبئة الداخل وتنميته من ناحية وتكتيل الخارج بالقدر المتاح من ناحية أخرى. قد يكون تعدد الأقطاب فى تلك الفترة على الساحة الدولية قد ساعد الطموح فى الحضور الخارجى المؤثر، لكن الأثر الخارجى لم يكن ليتبلور بدون وجود مادى داخلى ذى فعالية، ووعى متصاعد، حتى إلى حد المبالغة أحيانا. لكن ذلك بدأ ضروريا لدفع كوادر وقوى متعددة للحركة والإنجاز.. وقد أثر وضوح الخطاب، وطموح القيادة، فى توفير كوادر وقوى اجتماعية فاعلة كالطبقة

الوسطى ومشاركة دول وشعوب أقل إمكانية لنفس الخطاب لدعم كتلة الجنوب فى ساحة الاستقطاب العالمى. وإلا كيف تفسر وقوف بلاد بملايينها السكانية وثرواتها أو إمكاناتها التاريخية والتحديثية، أمثال إندونيسيا، الهند، مصر، يوغوسلافيا.. إلى جوار بلاد ذات إمكانيات محدودة مثل غينيا ومالى وغانا ثم كوبا؟ كان الخطاب السياسى والتوجهات الداخلية عنصر توحيد معروف لهذه الكتلة.. كما كان تفاعل القوى الداخلية غير بعيد عن ذاك الخطاب.

فكيف يمكن تقييم السياسة المصرية الآن فى بداية القرن الواحد والعشرين- تجاه العالم الخارجى وأن نخص أفريقيا بالذكر؟ وهل تتوفر الوثائق والخطابات والتحركات التى تيسر للباحث عملية التقييم هذه؟ وهل نستطيع إذا تحدثنا عن «مصر» أن نتحدث عن خطابات لحكومات، وأحزاب سياسية، وشخصيات فكرية كما يحتم البحث، أم ترانا سنكون أمام مجرد خطاب إعلامى، وتصريحات سياسية وكلاهما عابر فى النهاية؟ وهل يتوفر لتحليل أوضاع الطبقات والفئات الحاكمة المعبرة عنها، وثائق وخطابات يمكن الاحتكام إليها لضبط التقييم؟ وهل تعبر حتى التقارير الإستراتيجية المعتمدة أو القريبة من اعتماد الدولة عن خطاب بارز فى هذا الاتجاه أو ذاك؟

هذه أسئلة استيضاحية، وليست كاشفة، أو استنكارية، ناهيك عن أن تعبر عن ثقة فى نتائج البحث، لأن المؤكد الوحيد هو ضبابية عناصر التأكد فى هذا المجال وغيابها!

فى تقديرى أنه لا يتوفر للحكومات المصرية المتعاقبة فى العقود الأخيرة خطاب سياسى أواقتصادى تكاملى تجاه أفريقيا سواء فى الوثائق أو الخطط، كما لا يتوفر ذلك فى وثائق الحزب الحاكم، بل وفى الأحزاب المعارضة ذات القول السابق فى مصالح البرجوازية (الوفد) أو مصالح التحرر الوطنى والاشتراكية (التجمع)، بل ولم أجد نصا فى وثائق الإخوان المسلمين حديثا إلا إطار «الدعوة» كخطاب إلى

المسلمين أو العالم الإسلامى بعامة خاصة عقب التعارض الذى قام لبضع سنوات مع الخرطوم أو طهران!

ونسجل ذلك هنا لأنه كان من الممكن الحديث عن «خطاب مصرى» نحو أفريقيا متعدد المصادر، حتى ولو لم تكن «هذه الحكومة» أو تلك معبرة عن مصالح قوى الشعب المتفاعلة وحقها فى المعارضة والاتصالات الخارجية الحرة والمباشرة؛ لكن أوضاع «القوى المتفاعلة» هذه فى مصر لا تنبئ بخطاب متماسك تجاه منطقة مثل أفريقيا تحديدا. فالحزب الوطنى مثلا- وحكومته بالتالى ذو خطاب «متماسك» فقط تجاه العلاقة بالولايات المتحدة أو مع أوروبا فى أحسن الأحوال. ويؤثر ذلك فى خطاباته الأخرى للأسف، وللذين سيسارعون بالجدل نذكر بالموقف الصامت تجاه العراق، أو دار فور، ناهيك عنه حول إسرائيل وفلسطين.. إلخ. ويغطى موقف الحزب الحاكم وأجهزته القوية بالطبع على الخطابات المتواضعة للأحزاب الأخرى التى لا تتاح لها فرصة التحركات الخارجية إلا فى أضيق الحدود.

فهل يمكن بذلك تصور وجود خطاب سياسى على «مستوى» وطنى فى مصر؟ ولتذكير المجادلين بأهمية الخطاب سأذهب إلى حد القول آن ثمة خطابا كاد يكتمل عند الرئيس السادات- مهما كان خلافنا معه- حين فكر أن يطرح نفسه بديلا للحضور الإسرائيلى أو شرطه المنطقة فى الشرق الأوسط أو العالم الثالث، وحين راح يتصدى بخطاب التحدى للسوفييت فى أفريقيا نفسها، وكاد يحارب فى أثيوبيا والكونغو وأنجولا نيابة عن المصالح الغربية «ضد الشيوعية الدولية». كان ذلك خطابا فرض أنماطا من التحالفات والسلوك السياسى، وكسب إلى جانبه شخصيات بارزة ذات ملامح مثل الدكتور بطرس غالى وغيره. بل وحرك ذلك خطابات محلية وعربية وأفريقية «متفاعلة» مع أو ضد هذا الاتجاه.

فأى خطاب نجده الآن للسياسة الخارجية المصرية وخاصة تجاه أفريقيا؟ لا مجال فى هذا المقال لوثائق وبيانات رئيسية.. ولكنى سأساعد الباحث على شق طريقه إليها بقدر الإمكان: أحدث ما قرأت فى هذا الصدد إنجازات آخر حكومة ظلت فى «دست الحكم» خمس سنوات أخيرة (٤-٢٠٠٩) فأصدرت تقريرا باسم «ستون» إنجازا فى ستين شهرا! لم ترد فيه كلمة أفريقيا مرة واحدة تقريبا (رغم توفر ما يقال فى التجارة وبعض مشروعات كبيرة هنا وهنالك مثلا!)؛ وفى التوجه العام تقرأ فيه ثلاث جمل: الحفاظ على أمن مصر وحماية أراضيها- درء الصراعات الداخلية فى دول الجوار- دور الوسيط النزيه!! فهل يصيغ هذا خطابا سياسيا فاعلا على مستويات دولية، أو خاصا بأفريقيا؟ وفى تقرير لمسئول بالخارجية تضمنه التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٨/٧ عبر عن توجه مصر الأفريقى بالقول: لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما مصريا متزايدا بالقارة الأفريقية على كافة الأصعدة، ما بين بذل الجهود لتهدئة الصراعات المشتعلة فى القارة، فى إطارات دولية وإقليمية متعددة، إلى التوجه الحالى بأفرقة تجارتنا مع القارة للاستفادة من أسواقها الواسعة، وكذلك التشارك من أجل تحقيق التنمية فى إطار تعاون «الجنوب جنوب».. معنى ذلك أن كل شئ تمام!. لكن معناه أيضا أن الكاتب يعرف عناصر التفاعل لكنه يلتزم «خطابية» مفرطة لا صلة لها بالواقع أبدا!

■ التمثلات

فى عصر العولمة، الذى يكاد أن يصبح غطاء جيدا لكل عجز أمام «الحقائق العالمية الكاسحة» كما يقول البعض، نرى فى مناطق أخرى شواهد على قدرة البقاء خارج إطار هذا العجز؛ فثمة تكتلات أو تقاربات فى أمريكا اللاتينية، وفى جنوبى أفريقيا، وفى شرق آسيا، وتلعب فيها الدول الكبيرة، ذات الثقل الإقليمى أدوارا

بوزنها التاريخى أو الفعلى. يحدث ذلك فى ظل العولمة أو حتى «أمركة العولمة» لأنه مازال هناك مفهوم سياسى حول «الإقلبمية» «والقوة الإقليمية» والنفوذ أو الدور الإقليمى»، بدليل سعى إسرائيل نفسها لهذا الهدف بجوارنا، كما تسعى البرازيل وفنزويلا وجنوب أفريقيا نحو ذلك، بل وسعت وحدات أصغر مثل تركيا فى آسيا أو نيجيريا فى غرب أفريقيا بل ومؤخرا من بلاد متواضعة الموارد والقوة مثل أثيوبيا...فلماذا تظل مصر محاصرة فى مفهوم دول الجوار» ودور الوسيط أو مجرد إطفاء حرائق الصراعات الداخلية كما يقول الكاتب الرسمى؟ أليس ذلك دورا متواضعا لدولة بحجم مصر التاريخى وحتى السكانى؟ حول مصالح تخص رأسماليتها وقواها العاملة على السواء وهذا معنى ضرورة الخطاب والممارسة من جانب كل القوى وحول مختلف عناصر السياسة الخارجية بما فيها أفريقيا؛ وقد نعرض هنا بعض هذه العناصر.

كانت مصر طرفا أساسيا فى إقامة بنية التعاون العربى الأفريقى، وأجهزته وملكت فى بداية السبعينيات مفاتيح تكتل بهذا الحجم القارى والإقليمى. وانعقد بالقاهرة مؤتمر القمة العربى الأفريقى الأول- مارس ١٩٧٧، ثم جاءت كامب ديفيد لتعطل مسيرته حتى عادت الجامعة العربية للقاهرة ٨٩/ ١٩٩٠. فما الذى يجعلنا لعقدين من الزمان عاجزين إلى هذ الحد عن وضع صيغة لمعاودة العمل فى هذه الكتلة؟. أشير لهذا المؤتمر لأنه بالطبع خارج «نطاق التحرك القومى» وقرين تحركات أخرى لا يجد البعض ما يفيد فيها إلا فى الإطار الإعلامى؟. لقد شاركنا بفاعلية فى عقد المؤتمر الأوروبى الأفريقى. ونشارك بهمة فى تفعيل مؤتمر المتوسطية، بكل ما على التجمعين من تحفظات، بعد فشل برشلونة وأعددنا لخدمة المؤتمر الصينى- الأفريقى فى نوفمبر ٢٠٠٩، لكننا عجزنا عن الاستفادة من تكتلات

أخرى تخصنا وتحركت تحت أعيننا مثل مؤتمر الكتلة الآسيوية الأفريقية فيما سمى «عودة باندونج ٢٠٠٥»، أو العربى الأمريكى اللاتينى (البرازيل ٢٠٠٦) وقد بدأنا ولم نكمل فى مجموعات استقلالية مثل مجموعة الخمس عشر (عدم الانحياز) أو الثماني الإسلامية، كانت تلك مناسبات لصياغة خطاب مشترك عن تكتل الجنوب بما يناسبه من لغة جديدة. وحتى حضور الرئيس مبارك لبعض اجتماعات القمة الأوربية (الثمانية أو العشرين.. إلخ) لا يصدر عنه «خطاب» سياسى يرسخ أقدامنا بين بلدان الجنوب لنتحدث باسمها فى الشمال مثلا، اكتفاء بالاحتفاليات الإعلامية فى هذه المناسبات. وكل ذلك يثير التساؤل عما إذا كنا جزءا فعليا من حراك «الشراكة» المعلنة هنا وهنالك أم إننا نعانى عزلة أو إقصاء لا نحس به؟ وخطاب اليوم المفتقد لا أتصوره خاصا بالفلسفة أو المواثيق، لمن يحاجج بغياب مثل هذا المنهج اليوم، لكن دعونا نتصوره خاصا بفعل «القوة الإقليمية» فى ترسيمها وعلاقاتها مع «القوى الأخرى».. فهل تدعى الدبلوماسية المصرية أن لنا ذلك الحضور المعبر فى أى من تكتلات القارة؟.

لنتساءل هنا، ما علاقة مصر المعروفة بتكتلات مثل الإيكواس أو الساحل والصحراء أو السادك أو حتى كوميسا؟ وما حجم علاقتها بنيجيريا القوة الإقليمية الضاربة فى غرب القارة، وعلاقة مصر بجنوب أفريقيا (فى منطقة شديدة الأهمية الآن مثل الجنوب) وعلاقة مصر بكينيا أو أثيوبيا المشاغبتين فى حوض النيل؟ وحتى بمدى التنسيق العربى فى تجمع الشمال المغاربى مع ليبيا أو الجزائر؟ وما حقيقة وجودنا فى مشكلة الصحراء بين المغرب والجزائر وأفريقيا كلها؟. هل غياب مصر قاصر على مواقف أو مشاكل جزئية؟ أم أن أيًا منا يمكنه ملاحظة الغياب لا الحضور فى معظم تكتلات القارة؟ هل للغياب عن «الفعل الإقليمى» صلة

بمفاجآت التصويت ضد مصر فى أكثر من مناسبة، بدءا من مونديال كرة القدم وحتى المناوشة فى اليونسكو ومقارات البرلمان الأفريقى والنيباد واتحاد الغرف التجارية الأفريقية.. ناهيك عن أغلبية حالة الامتناع عن التصويت فى قرارات الصراع العربى الإسرائيلى وفلسطين؟ هل ينفع الخطاب «الخطابى» الموجه للإعلام الداخلى فقط فى تبرير انكشاف أزمة اتفاقيات دول حوض النيل «حول الحقوق التاريخية والمادية والأنصبة فى مياه النيل بينما كان وزير الرى يتحدث «لسنوات» عن نسبة الخمسة بالمائة الباقية للاتفاق النهائى؟

هل الموقف المصرى فى حوض النيل أو القرن الأفريقى يمكن أن يكون مثالا للسياسة الأفريقية لمصر؟ وهل المثال هنا بالسلب أم الإيجاب؟ إن ما يتوفر لمصر من إيجابيات تاريخية عند الحركة الشعبية لتحرير السودان وعند أبناء دارفور، مثلما يتوفر لها عند القادة العسكريين فى الصومال أو القيادة التاريخية فى إريتريا يجعل المرء أمام تساؤل كبير عن حدود هذا الدور الهزيل لمصر فى هذه القضايا نفسها، إلا أن يكون ما نسمعه مرة عن إقصاء الأمريكيين لنا فى نيفاشا، ثم إغلاق ملف الصومال أمامنا فى فترات مختلفة، ثم عدم التنسيق العربى مع المطامح الأرتيرية مرة ثالثة كل ذلك وغيره قد يجيب على ضعف هذا الملف فى أروقة سياستنا الخارجية رغم حيويته. أما قضية مياه النيل فإن جزءا منها فى ملف البنك الدولى، والجزء الآخر فى سياستنا المائية الداخلية والثالث فى القدرة على الهجوم الدبلوماسى بما نملكه من أوراق اللعبة مع السودان فى مواجهة الجميع.

والحديث كثير الآن عن تقدم العلاقات الاقتصادية «وأفرقة تجارتنا» بدرجة ملحوظة، وبات الحديث السياسى بل والإعلامى معه- حديثا مركزا عن بديل لصيغة التكامل الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية التى تعنى التجارة

والاستثمارات والمشروعات التنموية والشراكة معا. ولكن يبدو أن الواقع المشتت لهذه القطاعات فى علاقتها بأفريقيا يفرض نفسه على الخطاب الإعلامى للسياسة الخارجية.

إن ثمة خطرا فعليا من سيادة «خطاب التجارة» على مجمل العلاقات ذات الطبيعة الاستراتيجية. ومع ذلك فقد فوجئت بالحقائق التى تواجه هذا الخطاب التجارى الدفاعى حول أفريقيا فى الأشهر الأخيرة- منذ احتفالات شرم الشيخ بالقمة الأفريقية عام ٢٠٠٨ إذ يقرأ الباحث فجأة فى إحصاءات وزارة التجارة والصناعة لعام ٢٠٠٨ وصول رقم الصادرات المصرية إلى ٩٨٥ مليون دولار، ورقم الواردات إلى ٩٥٨,٥ مليون دولار ليشكل ذلك قفزة فعلية جديرة بالانتباه، إذا صدقت هذه الأرقام لكن سرعان ما يدهش المرء لطبيعة الصفقات المفاجئة التى تصل بالأرقام لهذا المستوى دون تطور أو توزيع جغرافى يكشف عن «سياسة» قائمة بالفعل فى هذا الاتجاه، ولا أريد أن أدخل فى جدل لا أتعمق تفاصيله. تقول التقارير أن نيجيريا تبلغ الصادرات إليها ٤٦٨ مليون جنيه فجأة عام ٢٠٠٨ مقارنة بأربعة وعشرين، وسبعة ملايين فى العامين السابقين تباعا، وبالمثل تقفز أثيوبيا من عشرة إلى ٦٥ مليونا، أما زامبيا فتقفز من مليونين (٢٠٠٧) إلى سبعة ملايين جنيه للصادرات و ٥٩٩ مليون للواردات فجأة عام ٢٠٠٨، وتظل جنوب أفريقيا متوقفة عند ٦٠ و ١٢٠ مليون أى إن مجمل التبادل التجارى ظل يتحرك فى الخمس سنوات الأخيرة فى حدود المائتى مليون دولار مع كل القارة، دون أن نتفهم طبيعة الصفقة الأخيرة فى العام ٢٠٠٨ بدلالاتها فى السياق كله لأن بلدا مثل أثيوبيا لم يزد مجمل التبادل التجارى معها من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٧ إلا بين ٤,٢٣ مليون و١,٢٧ مليون دولار ولم يزد مع نيجيريا نفسها عن بضعة ملايين بل والآلاف فى بعض

السنوات هذا بينما نعرف أن تجارة نيجيريا مع العالم الخارجى تبلغ ٨٤ مليار دولار كما تبلغ تجارة جنوب أفريقيا ١٢٢ مليارا (حجم تجارة مصر ٥٣ مليارًا!).

ومعنى ذلك أننا لابد أن نتوقف عند بعض التفاصيل فى قياس فاعلية علاقاتنا بالقارة لأن أمرا مماثلا يواجهك وأنت تتابع حركة الرأسمالية المصرية واستثماراتها وعدم تبادلها للتفاعل مع السياسة الخارجية. فما الذى يجعل الاستثمارات تصل فى غينيا الاستوائية عبر المقاولون العرب إلى ٨٠٠ مليون (جنيه أو دولار؟) لتجعل المقارنة فلكية مع أية دولة أخرى. ولماذا نتقدم وتتراجع الاستثمارات الرأسمالية فى أوغندا دون سبب معروف لمخططين عقلانيين، وكذا الأمر فى أثيوبيا ونيجيريا، أما غياب الإحصاءات بالنسبة للسودان شمالا أو جنوبا ورغم أهميته فى دعم العلاقات، فحدث ولا حرج.

■ الإستراتيجية المصرية والمنافسة الإسرائيلية

لا تتعدى أحاديث معظم فقهاء السياسة المصريين عن الأمن القومى لمصر فى أفريقيا حدود التعليق عن الوضع فى السودان (انفصال الجنوب) أو اتفاق دول حوض النيل على «حقوقنا التاريخية».. وهذا هو ما يكشف ضعف الخطاب السياسى الذى نشير إليه.. خطاب «الإستراتيجية الوطنية» نحو أفريقيا وليس مجرد تعبيرات «الأمن القومى» التقليدية. ففى الإستراتيجية نواجه الخطابات المعادية ثقافيا وإعلاميا حول العرب والأفارقة من دارفور إلى الصومال ونيجيريا وجنوب أفريقيا.. إلخ، وفى الإستراتيجية نواجه استراتيجيات الإقصاء المتعمد لمصر فى الشمال الأفريقى، وحركة الوحدة الأفريقية، ومقارات المنظمات الأفريقية القارية والوظائف الكبرى فى الاتحاد الأفريقى، ووضع المراقب فى مختلف تنظيمات القارة الإقليمية. وفى الإستراتيجية نبحث دور الثقافة والإعلام بما يخدم حركة الالتقاء

على أساس حداثى وفكرى قبل أن يكون الأزهر هو أنشط مصادر المساعدات الثقافية بمفهوم دينى بالطبع ليس هو السائد فى السياسة الأفريقية. أو أن تعقد مهرجانات الثقافة والمعارض والكتب والندوات الأدبية فى مصر وفى أنحاء القارة دون أى وجود متبادل فى الفكر العربى والأفريقى عبر حركة الترجمة أو تبادل حضور المفكرين..

ولغياب مثل هذا الحضور بدرجات صارخة بدا التحرك الإسرائيلى الأخير مفزعا لكثير من الهيئات المصرية، مما اضطر أحد الوزراء للتصريح «بأنه غير ذات أهمية» وذلك بالطبع فى حدود مشاكل مياه النيل التى يدور حولها حديث «الأمن القومى» المصرى. لكن المنافسة الإسرائيلية- فى تقديرى على النفوذ والدور الإقليمى تظل مفزعة بالفعل لأنها الأكثر حرصا على عزلة مصر. وإسرائيل ذات نفوذ جديد فعلى فى القارة خارج إطار «المساعدات الفنية» المتواضعة التى كانت تنافسنا بها من قبل. فهى اليوم تتاجر فى ٧٥٪ من إنتاج الماس الأفريقى، كما أنها تصدر السلاح كدولة تجارة سلاح كبرى لعدد من الدول فى مقدمتها أغناها وهى نيجيريا، ناهيك عن بلوغ تجارتها رسميا أكثر من مليارى دولار. وفى إطار الشركات الدولية بما يصل لخمسة مليارات بالإضافة لشركات الأمن العسكرية المرتبطة بأمن النظم نفسها. وتغطى إسرائيل كل هذا الوجود وبنفوذ فى صندوق النقد والبنك الدولى الذى يجعلها وسيطا لعمليات القروض وسداد الديون للدول الأفريقية المتطلعة الآن للعلاقة بها.. الأمر الذى جعل وزيرا إسرائيليا من نوع «ليبرمان» يزور أهم المواقع فى القارة من أثيوبيا وكينيا وأوغندا إلى نيجيريا وغانا وفق خطة معلنة لتجديد علاقة إسرائيل الوثيقة بأفريقيا وذلك عقب زيارة كل من أوباما وهيلارى كلينتون لبعض هذه الدول، بما لا تخفى دلالته.

نحن إذن أمام «منافس إقليمى» مباشر يرتب إقليم الشرق الأوسط من جهة ويدعمه بظهيره فى القارة الأفريقية من جهة أخرى وفق خطاب سياسى صريح عن «إسرائيل الكبرى» «والقوة الإقليمية» فى الشرق الأوسط التى تنوى قيادة العرب أنفسهم ضد هذا (إيران) أو تقترب أكثر من ذاك (الاتحاد الأوربى) ناهيك عن تكثيفات التعاون العولمى فى إطار القيادة العسكرية الأمريكية من جهة وأفريقيا من جهة أخرى.

ومثل هذه الاستراتيجيات العدوانية لا يكفى أن يواجهها خطاب إعلامى خطابى حول «الأمن القومى» المحدود الأبعاد؛ وإنما يواجه بحضور حقيقى على مستويات مختلفة بين بلدان الجنوب من جهة أو بوعى «بالاستراتيجيات الأخرى» من جهة ثانية.

إن مخاوفنا من الخطاب الإعلامى للحكومة، دون أن تكون هناك مؤسسات برلمانية أو أحزاب سياسية متابعة بشكل مدقق أو قل حريص هو الذى يجعل مجمل القضايا السياسية الخارجية تتبع دون حرج الهيئات الأمنية لا التشريعية أو الديمقراطية. والخطر فى ذلك ليس الخوف التقليدى من تجاهل الإحاطة بالحقائق فقط مثلما يحدث بالنسبة لدارفور أو الصومال أو المحيط الهندى والقرصنة فيه.. إلخ، ولكن لأن ذلك سيكون بالتأكيد بعيدا عن آراء خبراء التشريعيين، والقوى السياسية حاكمة ومعارضة، بل والخبراء المشتغلين بهذه القضايا وسيؤدى افتقاد الحوار بين هذه الجهات مجتمعة إلى دفع أفكار فى دوائر استراتيجيه هامه فتفقد الطابع

الاستقلالى الذى تنشده استراتيجية وطنية (مثل الأسى على تجاهلنا فى خطة الأفريكوم العسكرية الأمريكية.! ومثل هذه المعوقات فى الموقف الداخلى هى مبرر قولنا فى أول الحديث إن السياسة الخارجية هى بالضرورة تعبير عن الأوضاع والتطورات الداخلية.

■ المقال الرابع:

من قضايا العلاقات العربية الأفريقية

■ ١-تراث اللغات الأفريقية... تراث أفريقى عربى :

لم تكن صدفة أن يتفق العرب والأفارقة، على إقامة المعهد الثقافى العربى الأفريقى فى «مالى»، ضمن خطتهم لتنشيط العلاقات الثقافية بينهما، وأن يكون موضوع التراث الأفريقى والعربى، ضمن أبرز مواد اتفاقية إنشاء هذا المعهد منذ أعدت أوائل الثمانينيات من القرن الماضى. ففى «مالى» تقع «تمبكتو» كنز التراث العربى الأفريقى، ومراكزه التاريخية، بل والمتجددة، من «مركز أحمد بابا التمبكتى» إلى مركز «ماما حيدرا» للوثائق والمخطوطات. وفى مالى أيضاً تاريخ الالتقاء الاجتماعى والسياسى، والممالك العظيمة التى أرست قواعده، بل ومنتهى مراد الرحالة العرب مثل ابن بطوطة وغيره. وإذا كان الفرنسيون قد استقر بهم المقام على الساحل الغربى لأفريقيا وجعلوا «داكار» مركز الحداثة الوافدة مع الاستعمار الغربى فإنهم لم يستطيعوا الاستيطان فى قلب «بلاد السودان».... وعصبها التاريخى فى إمبراطورية مالى. لذلك ظلت مؤسسات «التاريخ الأفريقى» محتفظة بنكهتها فى مالى؛ فى «تمبوكتو» و«جنى» و«باماكو» نفسها، جامعات ومساجد شامخة، بل ودور العلماء وعائلاتهم ممن حموا «التراث» وحفظوه قضية حياتهم الرئيسية.

ولم يتساءل الكثيرون عن أى «تراث» يتحدثون، وما دلالة عناصره التى يجب أن تولى رعاية خاصة لأهميتها فى المراحل التاريخية المختلفة. وقد اتجه الأوربيون أنفسهم بمعنى «التراث الثقافى» لفترة إلى موروث الكتابات العربية القديمة فقط عن أفريقيا، ممثلة فى كتب الرحالة ووصف المسالك والممالك فيما سمى بالعصور

الوسطى لأنهم كانوا فى أشد الحاجة إليها فى القرن التاسع عشر على الأقل وهم يشقون الطريق من السواحل وإلى الداخل، والواقع أنهم بدأوا الترجمة لهذا «التراث العربى» عن أفريقيا منذ القرن السابع عشر حسب ما يروى كولى «Cooly» فى كتابه الشهير Negro Land of Arabs المكتوب عام ١٨٤٦، وحققوا من هذه الترجمات مواقع الطرق والبلدان. وعندما اهتموا علمياً بجهد «العلماء الأفارقة» فإنهم أبرزوا ما كتب منه باللغة العربية أيضاً مثل كتابات «أحمد بابا التمبكتى» وغيره. ولم يهتم العلماء الأوربيون بما تمت كتابته باللغات الأفريقية لسبب بسيط- إذا توفر حسن النية- هو أنهم كمستشرقين قد يعرفون العربية، ولكنهم لم يجهدوا أنفسهم فى معرفة هذه اللغات الأفريقية التى كتبت- لدهشتهم- بالحرف العربى أو ما سمى «بالعجمى» Ajami وهى أكثر من عشرين لغة معظمها تحديداً فى غرب أفريقيا، وفى قلب إمبراطورية مالى ومن حولها!

وقد كان إعلام الثقافة الغربية يروّج بالطبع مقولة أعم من مجرد الحديث عن «كتابة اللغات الأفريقية، وهى أن الشعوب الأفريقية، لم تعرف الكتابة، ولم تعرف نظام الدولة أو الملكية... إلخ متجاهلين دولا وإمبراطوريات تساوق وجودها أو سبق نشوء الدول الوطنية الحديثة وتطورها فى أوروبا نفسها، وعندما أزعجهم ثبوت وجود النصوص الأفريقية بالحرف العربى، راحوا يَسِمونه بأنها مجرد «خربشات» دينية متواضعة لا ترقى إلى مرتبة النصوص أو «التراث».... إلخ.

ومن المؤسف أن كثيرا من المثقفين والباحثين الأفارقة يعتقدون فى ذلك حتى الآن، لتبرير عدم معرفتهم بالعربية- الأصل – من جهة، واستغراقهم فى «الحداثة» من جهة أخرى.

لسوء الحظ أحاطت ظروف كثيرة بطبيعة اهتمام المثقفين والعلماء العرب بالتراث

العربى فى أفريقيا، فقد اهتموا بحوارات العلماء الأفارقة مع علماء الإسلام فى البلدان العربية التى امتدت علاقاتها بالممالك الأفريقية منذ وقت مبكر وخاصة المغرب ومصر والسودان... إلخ وظلت الثقافة الإسلامية وإنتاجها العروبى لفترة هى أصل التحرك العربى والالتقاء بالثقافات الأفريقية، وتأثر العلماء العرب أحياناً بأسلوب المستشرقين فى متابعة «انتشار» الإسلام، وحتى «انتشار» العروبة فى القارة، دون أن يدركوا مخاطر تجاهل «الهويات» الوطنية التى تعكسها الثقافات الأفريقية وتعبيراتها فى الكتابة والفنون الشفهية والمسجلة. وسيطر الاعتبار السياسى على صياغة العلاقات العربية الأفريقية لفترة، فكانت صيغ «علاقات التعاون» تتفوق على صيغ الثقافة، وبحوث الهوية الثقافية. وفى نفس الوقت كان اتجاه النخبة الأفريقية أكثر ميلاً لثقافة التحديث، وأكثر ارتباطاً «بالدول الأم» الحديثة فتأسس وعيهم الحديث باللغات الأوربية، وارتبطت النزعات الحديثة بالعلاقات الوثيقة مع الدول الغربية، ومن ثم لم تشأ حتى الزعامات الوطنية الحديثة أن تؤسس علاقاتها بالدول العربية من منطلق تلك «الثقافات التاريخية» وموضوعاتها. وحين ازدحمت الدول العربية بمراكز البحوث ودور الوثائق راحت تمضى وراء مفهوم «التراث العربى» الإسلامى ومفرداته فقط باعتبار العربية لغة الإسلام الذى انفرد بتحديد طبيعة العلاقات لفترات طويلة.... وهو مفهوم لا يتحمس له كثير من المثقفين المحدثين.

والجدير بالذكر وبالمناقشة الآن فى ظروف «العولمة» وما ينتج من انعكاساتها فى تفتيت مجتمعات الدول النامية وطمس هوياتها وإنجازاتها التاريخية، بل وشيوع أفكار «ما بعد الاستعمار» وما بعد الحداثة، كمؤثر فى قضايا الهوية والتاريخ والتراث لدى الشعوب التى ما زالت تشق طريق التطور، فى هذه الظروف تبرز مدارس

«الهوية الوطنية» مرة أخرى، كحالة دفاعية مشروعة، بل وتبرر قضايا التراث مع النظر فى تحديثه و«ملاءمته»... إلخ ويبرز ذلك فى توجهات جديدة تتحدث عن تجديد الخطاب الدينى فى منطقة و«النهضة الأفريقية» فى أخرى، والمحافظة على التراث فى ثالثة، بل وتدفع السياحة الحديثة إلى المحافظة على الآثار! هنا تبرز قضية تراث اللغات الأفريقية، أو «العجمى» وتبرز دعوة مثقفين عرب وأفارقة إلى رعاية هذا التراث مثلما تتم رعاية التراث العربى الإسلامى نفسه، بمؤسسات مرموقة الآن فى شمال أفريقيا والجزيرة العربية. ويثير الجدل فى هذا الموضوع أن قراءة تراث «العجمى» هو قراءة فى التاريخ الأفريقى الفعلى وإنجازاته على مدى أكثر من ثمانية قرون على الأقل، وأن العناية بتواصله لا يعنى فرضاً للغة العربية نفسها كما يشوش البعض على العلاقات العربية الأفريقية بهذه المقولة، ولكنه يعنى تواصل تراث الشعوب الأفريقية نفسها و لتعرف على أعماق هويتها، والثقة فى أن تاريخ العلاقات العربية الأفريقية لم يلغ هذه الهويات ولا نظمها وإنجازاتها، وإنما كان الحرف العربى أداة تعبير عن هذه الهوية أو تلك مثلما أنتج به الفرس والهنود والأتراك تراثهم الحديث.

ولا يغير اكتشاف وتقديم تراث «العجمى» خطة تنمية الثقافات الأفريقية وفق النهج الذى يستقر عليه أهلها، ولكنه سيكرس علاقات عميقة استقرت عبر التاريخ بين الأفارقة والعرب، ليدفع الجميع بوجودهم الحديث فى معمعة التكتلات الدولية الحديثة التى تتطلب تماسكاً قوياً بين قوى بلدان الجنوب أمام هجمات العولمة الكاسحة.

ولقد أعجبت بعودة انبعث الاهتمام بتراث المخطوطات من أرض مالى، بتعدد لمراكز المعنية بذلك فى تمبوكتو وباماكو. بل وقد شدنى أن أول إنجازات الاتحاد

الأفريقى وأول رئيس له من جنوب أفريقيا، الرئيس «ثابومبيكى» يوقع اتفاقية خاصة مع حكومة مالى للعناية بالمخطوطات، فى نفس فترة تعاون الاتحاد مع الجامعة العربية لإقامة مقر المعهد الثقافى الأفريقى العربى فى باماكو، لنقترح عليه أن يكون موضوع المخطوطات العربية، و«العجمى» ضمن أوليات اهتمامه وعقب عقد ندوة عن «طريق الخط» ink Road فى مالى أيضا عام ٢٠٠٢.

ويجب أن يتفهم المسئول الأفريقى والعربى مدى أهمية هذه المسألة فى الفهم الذاتى لقضية الهوية والتراث الوطنى من جهة، ومن طبيعة اهتمام «الأجنبى» بهذه المسألة من جهة أخرى، وكثير من الجامعات الأمريكية والأوربية تبدى اهتماماً لافتاً بهذه المسألة، وتقيم مراكز جمع هذا التراث لأهميته فى فهم الشعوب وتحديد طبيعة التعاون والتبادل، بل إن مسئولاً أمريكياً رأى وهو يعلن عن مساعدته المالية لمشروع العناية بالمخطوطات فى مالى، أنها تتضمن من مواد «التسامح والحل السلمى للصراعات» ما يجعلها ذات أهمية كبيرة. فإذا كانت مثل هذه الرؤية ذات البعد السياسى قائمة عبر المحيطات والقارات، فأولى أن تتدعم باعتباراتها الثقافية والروحية ذات الجذور بين الأفارقة والعرب، ولتناقش فى إطار المعهد الثقافى الأفريقى العربى وخارجه، قضايا صعوبات تجميع التراث «العجمى» وحفظه وحجم الإنتاج باللغات الأفريقية المختلفة، وطبيعة الدراسات التى يتطلب هذا التراث إتمامها من أجل تفاهم متبادل وحيوى ومخلص لقضايا العلاقات بين شعوبنا.

■ ٢-زنجبار... والأندلسيات العربية!

فوجئت مؤخرا بأن زنجبار، جزيرة القرنفل، «والسلطنة».. مازالت فى الذاكرة العربية.. وكأننى أمام أحداث الأمس القريب. وكان ذلك عبر كتاب جامع:

«زنجبار شخصيات وأحداث» لباحث عمانى مجتهد هو الأستاذ ناصر بن عبد الله الريامى، والذى بدأ فيه بدرجة أو أخرى باكيا على الأطلال.. حدث ذلك بينما فاجأتنى مؤخرا أيضا أخبار احتفالات شعبية وثقافية فى منطقة الأندلس الأسبانية.

نحتفى باندماج وتفاعل الحضارات، وفق «روح برشلونة» المؤسسة فى أسبانيا... ولن أزعج القارئ معى بمفاجأتى، حين استمعت أيضا قبل ذلك بقليل، إلى لغة الخطاب السورى عن العلاقات «التاريخية الطيبة» والسلسة مع تركيا، رغم انزعاجات ملحة سابقة عن لواء الإسكندرونة، وقبل ذلك التباكى على أرض عربستان... ثلاثة أو أربعة أنماط من المتقاطعات فى التاريخ العربى، مع التاريخ الأوربى والآسيوى والأفريقى..! وفى عصر العولمة تحتشد هذه التقاطعات إما بالبكاء على الأطلال.. أو سلاسة المشاعر تجاه حوار الحضارات!

والشعوب تعيش أحيانا، بعض الذكريات المؤلمة، بل وتعيش أطراف منها ذكريات عدوانية متعددة الوجوه، متحولة من الدين تارة مثل إقامة الكيان الصهيونى فى فلسطين على أساس دعاوى الذاكرة، ومثل إقامة ليبيريا فى غرب أفريقيا للتحرر من مشاعر العبودية، ومثل الأندلس وزنجبار على أساس الحضور العربى التاريخى، ثم الغياب العربى أيضا جسديا ولكن ليس حضاريا.. لذلك كانت المفاجأة أن يعاد التأريخ العربى فى العلاقة مع زنجبار على هذا الأساس.

ورغم أن لكل حالة سابقة جدارتها فى صرورة الحديث عن نمطها وأثرها فى التاريخ والوجود العربى، فإننى استغرقت كثيرا فى الحالة الزنجبارية التى وضعنى فيها الأستاذ ناصر الريامى... وقد فاجأتنى جدية الباحث وموقفه من عدة زوايا أرى أنها جديرة بالتنويه:

أولها: التزامه العلمى والأدبى بمضمون المقابلات التى أجراها مع مصادره،

وقد كنت أحد هذه المصادر (مقابلات فبراير- أكتوبر ٢٠٠٤) باعتبارى حضرت احتفالات استقلال زنجبار- ديسمبر ١٩٦٣- مع الوفد المصرى الكبير الذى انزعج من وجوده الإنجليز، كما كان فى مقدمة الوفد السيد محمد فايق مع نائب الرئيس أنور السادات، وقد قابل الباحث محمد فايق فى القاهرة بالتعاون أيضا معى (أغسطس ٢٠٠٨)، وأعرف دقة النصوص التى تحدثنا بها عن موقف القاهرة من أحداث زنجبار المؤلمة وأفعال «شرازم الأشرار» فيها، رغم اختلافاتنا فى التحليل النهائى مع الباحث نفسه بشكل أو آخر كما سأذكر بعضها بعد.

ثانيا: رومانسية الباحث تجاه زنجبار (وله بعض الحق لأنه من مواليدها وتركها فى ظروف صعبة) حيث انطلق فى تحقيقه عن البلد، وعما سمى بثورة زنجبار ١٩٦٤ ليس من منطلق فقدان «الأندلس» فى أسبانيا كما نعالج غالبا حالة الأندلس الأصلية، وإنما هو ينطلق من أنها- زنجبار- «بلد عربى»، و«أندلس العرب الأفريقية» أو ما أسماه «الوجود العمانى منذ ألفى عام.. والحكم العمانى منذ ١٨٣٢..» كذلك راح الباحث يتساءل عمن سكن زنجبار كأرض عربية أولا؛ العرب أم الشيراز (صـ ٩- صـ ٢٥-٢٦).. إلخ.

وقد أوصلته هذه الروح إلى خطأ منهجى أساسى فى تصورنا لنتائج هذا العمل البحثى المهم.. ذلك أن التفاعل العربى مع أفريقيا، سواء من شرقيها عبر المحيط الهندى أو غربيها عبر الصحراء، يخضع لمنهج تفاعل الثقافات والمجتمعات أو حتى الحضارات، وليس احتواء مجتمع لآخر يؤدى بنا فى تحليلاتنا الحديثة لنماذج الاستعمار والتثاقف الاستعمارى برؤية أنثروبولوجية عن التحديث والحداثة... إلخ بل وفى حالات أشد يصل البعض إلى الحديث عن «الحق التاريخى» الذى نعانى منه فى نموذج الصهيونية أو حتى نموذج الفقد المتكرر.. إلخ.

بهذا المنهج المضطرب تاريخيا وجد الباحث نفسه لا يتحدث عن شعوب أفريقية اختلط بها العرب فى تفاعل تاريخى معين مثلما جرى فى أنحاء مختلفة من العالم ومنها شرقى أفريقيا، وهو «التفاعل» الذى آدى تاريخيا إلى انتشار نمط تجارة الرقيق أحيانا مقترنة بالاستعباد تارة وبقوة الرقيق العسكرية تارة أخرى. بل وفى إطاره حكم «المماليك» نفسها مصر لعدة قرون أقاموا فيها وبشعبها أفضل إنجازات الحضارة من المساجد والقلاع (زار أحدها الرئيس أوباما مؤخرا!).

هذا التفاعل الذى جاء بحكم المماليك فى بلد، صاغ حكما إقطاعيا (استبداديا بالضرورة) فى بلد آخر مثل زنجبار وغيرها. وحدث فى شرق القارة وسواحلها وجزرها مثلما حدث فى غرب القارة من قبل المغاربة وإنجازات المرابطين لا تنكر فى تلك المنطقة.

لذلك نقول بوجوب مد خط التفاعل إلى آخره، وإلى إحدث تمثلاته لنبحث فى الإنجازات الحضارية المتبادلة من جهة، وإلى متطلبات تطور النمط الاجتماعى السياسى من جهة أخرى... وهنا نذكر دور العرب الإيجابى فى العصر الحديث ممثلا فى دعم حركات التحرر الأفريقية على يد العهد الناصرى كما حدث مع الجزائر والمغرب وليبيا بأشكال مختلفة، ثم دعم التنمية الاقتصادية الأحدث بعد حركة التحرر من خلال بعض أموال البترول الخليجية ومن شمال القارة العربى. وبذلك لا نصبح فى موقف دفاعى والتباكى على الأطلال بقدر ما ندفع بروح التضامن الحديثة إلى أوجه جديدة للنهوض المشترك.

ثالثا: معنى ذلك أن الباحث قد استغرق فى موقف دفاعى عن 'لعرب فى زنجبار ليجعل منها أندلسا ضائعة، وسط حشد من الحقائق التى كانت تفيد أكثر فى رصد التفاعل الحضارى العربى الأفريقى بأكثر مما ترصد «الحق العربى» فى زنجبار، أى

إن الباحث بذكره الشخصيات والأحداث التى أبدع المؤلف فى عرضها كان يمكن أن يجد مجالا أكبر فى تصوير التفاعل بدلا من مجرد لوم «شرازم الثورة»... إلخ.

ولعل منهج الباحث الخاص هو الذى جعله يفهم حديث محمد فايق عن عدم اندفاع عبد الناصر لنقل قوات عسكرية إلى زنجبار لإنقاذ الحكم العربى، بأنه بدا كمن فرط فى أرض عربية، بينما كان ذلك يقلق عبد الناصر فعلا، لكن حواره مع فايق عن الموقف «السلبى» تجاه ثورة زنجبار كان واضحا فيه رغبة ناصر فى وقف المجازر ضد العرب، وشل مناورات الرئيس نيريرى وغيره حتى فى الجزائر- لدعم «الثورة» فى الجزيرة بهذا العنف والدموية التى لا يمكن أن تكون موضع دعم دول محترمة محيطة. والبحث نفسه يرصد بعض إيجابيات الموقف فى زنجبار نتيجة تدخل ممثل عبد الناصر- محمد فايق- بالسفر مباشرة إلى زنجبار وتنجانيقا وقد عبر لى عبد الرحمن بابو- بعد ذلك- أكثر من مرة عن أهمية اقتراب ناصر هذا لصالح الشخصيات «الثورية» ذات الأصل العربى أيضا، ويقصد مثله ومثل سالم أحمد سالم الذى برز على الساحة الأفريقية بل وكان يناضل منذ شهور فقط لرئاسة جمهورية تنزانيا بعد أن رأسها زنجبارى آخر هو الرئيس حسن موينى.

وقد لا أرغب هنا فى مزيد من الدفاع عن الناصرية وزنجبار الأفروعربية لكنى فقط أذكّر الأستاذ ناصر الريامى، بما تبادلناه من حديث (لم أشعر أن الكتاب أورده) عن الإذاعة المصرية الموجهة إلى زنجبار قبل الاستقلال لتبث أبعاد الثقافة العربية الحديثة إلى هذه المنطقة، ودعما للحزب الوطنى. كما أن عبد الناصر صادق للسيد على محسن فى مقابلاته معه عام ١٩٥٨ تحديدا، بتحمل نفقات تعليم حوالى ٥٠ شابا وشابة وطفلا من أصول عربية وأفريقية فى القاهرة، وكنت شخصيا مشرفا على «بيت شرق أفريقيا» بالقاهرة فى هذه الفترة وقبل استقلال زنجبار، دعما للثقافة

العربية بين أبناء زنجبار، وهو ما أسعدنى بعلاقة وثيقة مع معظم عائلات زنجبار إلى ما بعد الاستقلال والاضطرابات.. وحتى وجود الكثيرين ممن أشرف بلقائهم فى مسقط مؤخرا....

رابعا: كنت قد بدأت المقال بإشارة إلى الاحتفالات «التفاعلية» بالأندلس الأصلية، كما لو كنت أتمنى أن ترى مثل هذا التطور الفكرى لدى أبناء زنجبار ومسقط وحضرموت واليمن خاصة ليعيدوا معنى التثاقف الحقيقى على مستوى المحيط الهندى وسواحله العربية.... ولو أن المسائل العاطفية أو الرومانسية أو النقاء التاريخى يفيد فى شئ فى عصر العولمة، لتذكرنا يوم كانت الأساطيل الأوربية تستأذن فى المرور بالمحيط الهندى من السلطنات العمانية، وكتاب الأستاذ الريامى حافل بهذه المشاعر.. لكن ماذا لو قلت له إنه لم يتواصل فى كتابته حتى نشاهد معا «صراع الأساطيل» الحالى فى المحيط بسبب القرصنة، أو كنوع من القرصنة الأوربية فى واقعنا العربى، ونحن بهذا الضعف الذى قد تبكيه فعلا ذكرى الأندلسيات! لعلها فرصة لأذكر للباحثين والمثقفين العرب بأنهم لا يتابعون ما يجرى من حقائق ثقافية وعلمية على مستوى القارة حتى نضيف إلى التراث العلمى الأفريقى كتابا مثل كتاب الأستاذ الريامى ليكون موضوع جدل بل وعراك لن نخسر فائدته..يكفى أن أحيل الجميع إلى مسعى أبناء زنجبار وتنزانيا وشرق أفريقيا عموما للعودة لشعار تفاعل الحضارات المعمق بإنشائهم «معهد بحوث المحيط الهندى بزنجبار» Zanzibar Indian Ocean Institute وبإشراف نخبة متميزة من الباحثين العارفين بالثقافة العربية والأفريقية السواحيلية فى مقدمتهم صديقنا المتميز محمد عبد الشريف الذى رعى ويرعى متحف زنجبار «وبيت العجائب» وقصر السلطان، ومعروف ببحوثه عن رحلة مراكب «الداو» وتجارة الرقيق العربية

والأفريقية على السواء فى المحيط الهندى فى إطار تفاعل ثقافى يستحق المعرفة بحق.

■ ٣-مأزق الموقف العربى فى الصومال

هل نجح الاجتماع الذى نظمته الجامعة العربية فى الخرطوم، فى دفع عجلة «الوفاق» فى الصومال ووضع معالم خطة استقراره بالاعتراف المتبادل بين طرفى النزاع ؟ كثير من المصادر ترى أن ذلك ليس أكثر من اعتراف بالأمر الواقع الذى حققت فيه قوى مقاتلة غير رسمية (المحاكم الشرعية) انتصار الاعتراف بها من الحكومة الشرعية، قوى تنجز استقرارا أكبر منطلقا من عاصمة البلاد، زاحفا إلى أقاليم جديدة بين يوم وآخر، أمام قوى لا تملك إلا الشرعية الصورية تنتقل من منفاها فى نيروبى إلى منفى آخر داخل البلاد . وفوق هذا وذاك ثمة اختلافات بين عناصر هذه الحكومة من « أمراء الحرب» وبعض البرلمانيين من جهة، ووزراء بل ورئيس الحكومة من جهة أخرى. وما يزيد الأمر تعقيدا أن هذه «الحكومة» لم تكن على صلة قوية بالجامعة العربية قدر صلتها بدولة ذات موقف من الدول العربية عامة، وذات أطماع مباشرة فى الصومال بوجه خاص هى الحكومة الأثيوبية. ومعنى ذلك أن أى مخطط خارجى للتدخل يملك أدوات جاهزة من بقايا أمراء الحرب أو الدول المجاورة فضلا عن حملة مقاومة الإرهاب التقليدية.

ويبدأ مأزق الجامعة العربية والموقف العربى عموما من أنه فى الوقت الذى لم تحدد فيه أية جهة عربية تحفظا أو تأييدا بالنسبة للتدخل « الدولى » فى الصومال، ولم يشأ اتفاق الخرطوم أن يشير إلى ذلك، فإن منظمة «الإيجاد» لدول شرقى أفريقيا، ومجلس الأمن والسلام بالاتحاد الأفريقى، سارعا إلى تأييد الحكومة الشرعية فى «بيدوا» وطلب الجميع تدخل قوات دولية لحفظ السلام فى الصومال . فهل سنجد أنفسنا أمام موقف عربى ضد موقف أفريقى كما يبدو الأمر فى «دارفور»؟ وهل

نتوقع أن تترك الحكومة الصومالية جامعتها العربية لتتعامل مع الاتحاد الافريقى، لتدفع دوائر إسلامية أو عربية إلى التعامل مع اتحاد المحاكم لشرعية المضاد للحكومة؟ وهل تستطيع أية حكومة عربية أو تنظيم عربى أن يفعل ذلك وهم يعرفون ما ترتبه الولايات المتحدة الأمريكية للصومال؟ وأين يتجه الدور اليمنى الآن وقد تجاهلوا مبادرتها؟

يبدو أن الجميع قد اكتفى مبدئيا بمبدأ: نتنظر ونرى حتي منتصف يوليو لتعاود الأطراف الاجتماع فى الخرطوم، ويومها سوف يكون هناك وضع جديد تتحرك إزاءه كافة الأطراف . لكن ذلك قد لا يكون السيناريو الأوحد تجاه الموقف فى الصومال. ذلك أن الولايات المتحدة قلقة من أن يصير الصومال ملجأ حتى رغم أنفه لبعض عناصر القاعدة، ولذا فقد سارعت بتشكيل « مجموعة اتصال» من الدول المعنية والتى تؤازرها بشكل مطلق مثل بريطانيا وإيطاليا خاصة متجاهلة فرنسا التى تستضيف القوات الأمريكية فى «جيبوتى»، وهى قوات ضاربة جاهزة للتحرك فى أية لحظة، وليس هذا الموقف الأمريكى لمجرد العمل منفردة بالصومال ولكن لأن الصومال يكمل حلقة تحركها من الساحل الهندى للساحل الأطلنطى فى القارة الأفريقية ضمن إستراتيجية فى القارة باتت معروفة كبديل للفضاء الآسيوى، ويساعدها الموقف الداخلى فى الصومال على تبرير سلوكها القادم أفضل من حالة السودان ودارفور على الأقل .

فى الجانب الآخر للسيناريو، لاشك أن اتحاد المحاكم الشرعية يستثمر سابق تجربة الرعب لدى الولايات المتحدة منذ أكثر من عقد، وهى ليست فى دور خسائر بشرية أو معنوية تضاف لما يجرى لجنودها فى العراق وأفغانستان. كما أن المحاكم الشرعية سوف يسندها موقف السودان من القوات الدولية حتى الآن، ويعزز

موقفها الاختلافات داخل الحكومة الصومالية واحتمال انقسامها طوال فترة السماح القادمة، وهى فى النهاية ستلقى التعاطف الأكبر من قبل الدوائر العربية والإسلامية رغم عدم شرعية هذا الموقف مع وجود الحكومة الشرعية.

وثمة قلق فى الشارع العربى والأفريقى عن إمكان وقوع مزيد من التقسيم فى الصومال إزاء وجود أربعة «أقاليم « ذات أوضاع تبدأ بشبه انفصال فى» أرض الصومال» شمالا وأقرب لذلك فى «بلاد بونت» شرقا ومحاولة ذلك فى «وادى جوبا» جنوبا، والآن نجد مناطق سيطرة للمحاكم الشرعية، وعاصمة غير معروفة فى « بيدوا «. ومع ذلك فإن الشعب الصومالى لا تتضمن ثوابته الفعلية فكرة التقسيم أو الانفصال مهما كان الواقع أقرب لذلك، «فالعشائر» الصومالية هى أقرب للواقع العربى قد تتعدد ولكنها لا تشق الوحدة الوطنية أو الاجتماعية ، كما أن العسكرية الوطنية فى الصومال لا تقوم بهذا الدور بدورها وتكاد تكون فى مثل وضع الجيوش العربية، وهى قد دربت بالفعل على مثل العقيدة العسكرية العربية وإن كانت مياه كثيرة قد جرت فى أوانيها بعد الاقترابات الأمريكية منها بأشكال مختلفة.

إن أخشى ما نخشاه الآن فى الحالة الصومالية هو ما قد يجرى خلال فترة التأجيل المثيرة التى أعلنت فى الخرطوم، فكيف يمكن ترك أطراف حاملة للسلاح بهذا الشكل ومتنازعة على مناطق نفوذ فى أرض مفتوحة، ومحاطة بكل هذه التحفزات من قبل دول مجاورة أو الموقف الأمريكى مباشرة، دون أن نتوقع الأسوأ ما لم تكن الجامعة العربية محصنة بموقف عربى أصلب ويتيح دعما لأى انقسامات جديدة فى فترة الانتقال التى يبدو أنها تحت «رعايتها». إن أبسط ما يمكن توقعه سببا لاستمرار القتال هو أن مقديشو نفسها التى تبدو محتضنة أو خاضعة لحكم المحاكم

الشرعية يغلب على أهلها انتسابهم لعشيرة «الهوية» وتلك الأخيرة هى التى يأتى منها معظم عناصر الحكم والفصائل المتقاتلة، أما بقية أهالى سكان العاصمة فهم من قبائل تعتقد على نحو ما بأصولها العربية «الداروط» أو أقليات اجنوب. فهل نتوقع اضطرابا فى الموقف يعود فيه الحديث عن لعروبة والأفريقية فى الصومال أو يجرى تصنيف المقاتلين لنجد مجموعة باسم «الجنجاويد» الصوماليين من بين الفصائل؟

إن ثمة مؤشرات خطيرة تذهب بنا إلى هذا السيناريو القتالى نتيجة نظام ملكية الأرض والفضاءات الصومالية عموما، حيث كان كبار التجار يستندون إلى لوردات الحرب لتأمين أكبر المساحات لهم يحصلون بموجبها على قروض بنكية كبيرة نظير مقابل مادى محدود لأمراء الحرب، والآن لم يعد تحالف التجار/ الأمراء هو الأقوى بل رأى كثير من التجار أن التحالف مع المحاكم الشرعية يحقق أمنا أكبر، والمحاكم مسيطرة على المناطق الجنوبية حيث الأرض الزراعية والفضاءات الواسعة، كما أن كبار التجار أصبحوا يضغطون لطلب الاستقرار الذى تحققه المحاكم الشرعية أو المجتمع المدنى والمسيطرون على منافذ البنية التحتية من مواصلات وطرق ومطارات وموانى ...إلخ

لكن هذا التحالف يظل مهددا بموقف الحكومة الشرعية ، والتسليح الجديد لأمراء الحرب من أثيوبيا والولايات المتحدة، بما يجعل طبقة أصحاب المصالح مترددة بين «الاستقلالية الصومالية» والقبول بالتدخل الأجنبى.

■ ٤- جزر القمر.. بلد عربى.. فى المحيط الهندى

تغرق أنباء جزر القمر فى مياه المحيط الهندى بين مدغشقر والساحل الشرقى لأفريقيا، وكأنها بعيدة عن الهموم العربية، مثلما تختفى أنباء الصومال فى مرتفعات القرن الأفريقى. الأولى تعرف أنباءها جنوب أفريقيا أو تنزانيا، والثانية تبتلعها

أثيوبيا، وكأن المحيط الهندى أو البحر الأحمر، ليسا بالأساس مياها عربية!

والطريف أن البلدين انضمتا إلى جامعة الدول العربية، بهدف أساسى، ليس هو بالتأكيد «تمدد البعد القومى»، ولا الانضمام لقيادة عربية مشتركة.. وإنما طمعا فى حماية وتعاون، ومساعدات العالم العربى، وخاصة دوله الكبيرة أو الغنية. هكذا كان الحال مع الصومال ١٩٧٥، كما كان الحال مع جزر القمر ١٩٩٣ (٦٠٠ ألف نسمة) وكان على مجلس الجامعة العربية الموقر أو قمته أن تقدر تماما أبعاد القبول أو التأنى فى قبول العضوية الجديدة؛ لكن وقد غلبت روح الكرم العربية فقد كان على الجميع تحمل نتائج القرار المهم.. لكن ها نحن نجد المجموعة العربية تتلامس «برفق» ملحوظ مع كلا البلدين المشكلتين، بل وتبدو الإدارة الأمريكية وحدها تدير الأمر مع أثيوبيا فى الصومال، كما تبدو فرنسا مسترخية فى جزيرة مايوت والمحيط الهندى بعد أن انتزعتها بدون أى تدخل عربى من جزر القمر عام ١٩٩٧ وهنا يمكننا ملاحظة أثر الوجود الفرنسى غير المنطقى واضحا الآن فى دعم محاولة حاكم جزيرة أخرى من جزر القمر هى «نجوانى» (٢٩٥ ألف نسمة) لفصلها أيضا عن مجموعة جزر القمر، بينما تحاول دول أفريقية أخرى ذات وزن مثل جنوب أفريقيا أن تدير معركة المحافظة على الأوضاع هناك ضمن نفوذها الإقليمى فى إطار الاتحاد الأفريقى، أو التعاون مع تنزانيا، وليس إطار الجامعة العربية التى سعت جزر القمر إلى الالتحاق بها، لهذا الغرض وحده تقريبا.

ولا ينكر أحد أن مجلس الجامعة الموقر فى أكثر من دورة يقوم «بمتابعة الموقف»، أو بث «الدعوة للأطراف المتصارعة فى جزر القمر لتجاوز خلافاتهم»، أو دعوة الدول الأعضاء لتغذية «صندوق دعم جزر القمر» فى الجامعة بالتمويل المناسب (قرارات يونيو- سبتمبر ٢٠٠٧). فى المقابل يحيل الاتحاد الأفريقى الأمر إلى «مجلس

السلام والأمن» فى الاتحاد لمعالجة القضية، حيث لدى الاتحاد شرعية التدخل بالقوة فى حالة تعرض سلام الدولة العضو وأمنها للتهديد. والاتحاد الأفريقى يعتبر الموقف فى جزر القمر مهددا لسلام شعبها وأمنه من جراء رفض حاكم «نجوانى» - محمد بكر - الاعتراف بصحة انتخاب الرئيس «عبد الله سامبى» رئيسا اتحاديا «لجزر القمر المتحدة» عقب الانتخابات العامة فى يونيو ٢٠٠٧. ويرفض «بكر» نتائجها. لذا تعد جزيرة «نجوانى» الآن حالة انفصالية بناء على ترتيبات السيد بكر لانتخابات محلية اتهمها كل المراقبين بالتزوير. وبناء على سلطة الاتحاد الأفريقى التدخلية هذه، ووجود بعثه خاصة له فى العاصمة المركزية موروني، فإنه قرر فى أكتوبر الماضى توقيع الجزاءات على حاكم نجوانى بمقاطعته وإدارته، ومطاراته، بل والتهديد بالتدخل المباشر الذى يمكن أن تقوم به فعليا جنوب أفريقيا.

والأمل الآن أن يكون وجود بعثة الجماهيرية الليبية فى جزر القمر واقتراب المملكة العربية السعودية واستثمارات «دبى» منها مؤخرا، وبعثات الاستطلاع والمتابعة من قبل الجامعة العربية، مما يجعل من مسألة جزر القمر مسألة عربية. كما تأمل أن تنفذ الأمانة العامة للجامعة التوصيات بوجود مكتب دائم لها هناك مثل مكتب الاتحاد الأفريقى، وأن تتخذ القمم العربية ومجالس الجامعة القرارات المناسبة بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقى ودوله القيادية، لإنقاذ وحدة ورفاه شعب جزر القمر.

وما ذكرته هنا عن الوجود العربى الضرورى فى جزر القمر لا يحيل إلى قضايا خطيرة حول «الاستراتيجية العربية» أو «الأمن القومى العربى» مثلما يفعل بعض الكتاب أو المسئولين، فقد أصبحت هذه هموم بعيدة عن الأمر الواقع بكثير، ولكنى أثيرها إشارة إلى الهم المباشر لشعوب المنطقة متعلقا بالحياة اليومية لشعوبها، أو

فرص العمل المتواضع لأبنائها.. فى ظروف تتضاعف فيها مداخيل الدول العربية- بترولية وغير بترولية- بمليارات الدولارات نتيجة مضاعفة أسعار البترول الفلكية التى تدخل الخزائن الرسمية ولا نعرف إلى أى حد تدخل بطون الغلابة أيضا. وقد يثير حال أبناء جزيرة صغيرة مثل «نجوانى» القضية الأخطر فعليا إزاء الأنباء المتواترة عن هجرة أبنائها بالآلاف إما إلى العاصمة الفقيرة أيضا أو إلى مدغشقر الأشد فقرا. لكن الأخطر هو هجرة أبناء جزر القمر عموما بمئات الآلاف إلى أوربا وخاصة فرنسا بل وثمة حوالى أربعة آلاف منهم فى مصر الفقيرة بدورها!!

هذه الهجرة التى ترد أنباؤها، عن ملايين الصوماليين، والعراقيين، بل وملايين المصريين إلى «الخارج» تطرح سؤالا خطيرا.. ولا أعرف كيف يكون «استراتيجيا» اللهم إلا أن تكون «عملية التنمية ومواردها البشرية» مسألة «استراتيجية»! إن ما يتعرض له أبناؤنا وإخوتنا فى بلاد «الغربة» الأوربية الآن وصل إلى حد المهانة، ولا يعقل أن تكون هذه المليارات غير قادرة على التفاعل فى البيئات الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان العربية.. اللهم إلا إذا كان هدف حكامنا هو التخلص من هذه الشعوب ليستمتعوا بحكم هادئ فى بلادهم! لكن للأسف إن حكاما أوربيين ينظمون الآن بدورهم طرد هذا النوع من البشر، ويسميهم بعض زعماء أوروبا الجدد مثل ساركوزى «بالغوغاء» أو المشردين، لأنه بدوره يريد أن يحكم فى هدوء، مشبعا بالمليارات العربية التى تحققها صفقاته مع دول الشمال الأفريقى أو الخليج العربى.

إن الاضطراب الاجتماعى المتوقع فى وجه حكامنا فى السنوات- وقد تكون الشهور القليلة القادمة- أخطر استراتيجيا- مما نتصور، وقد لا تفيد فى معالجته وقتئذ خطط «كوندوليزا رايس» أو ساركوزى...

وإذا كنا نطالب بإنقاذ جزر القمر، فإن ذلك لا يبدو مدهشا للإدارة السياسية والاقتصادية لدول الخليج مثلا، صاحبة النفوذ التاريخى فى المحيط الهندى، وصاحبة العلاقة الوثيقة مع جنوب أفريقيا المتنفذة فى المنطقة الآن، مما قد يجعل لآلية العولمة فائدة أخرى غير مجرد الانغماس فى شرورها وتبعياتها...

ومن يريد أن يستذكر الشرور- دون رغبتنا فى التهديد- فعليه أن يقرأ ما صدر مؤخرا فى الصحف البريطانية والأمريكية عن المدعو «عبد الله فضل» أحد أبناء جزر القمر الذى اعتبره الأمريكيون من قيادات «القاعدة» الذين دبروا انفجارات نيروبى ودار السلام.. وينشط الآن فى الصومال- وفق المصادر الأمريكية، الأمر الذى دعا صحيفة «الإيكونومستا» لإرسال مبعوثيها لبحث الأحوال فى جزر القمر، والحركة السلفية هناك، ومقابلة عائلته التى وجدوا بعض أفرادها فى زيارة الصومال لمقابلة ابنهم الموهوب «للقاعدة»، وخرجت الطائرات الأمريكية من المحيط الهندى لضرب القرية الصومالية لتى يهرب فيها المذكور..!! (الإيكونومستا ١٢ يوليو ٢٠٠٧)

فما الرأى فى هذه الحالة العولمية، وأثر لفقر والهجرة على شعوبنا! وهل تضيء لنا «جزر القمر» بعض جوانبها؟!

■ ٥-تشاد... شأن عربى؟

سئلت كثيرا عن تطورات أحداث تشاد، وأسبابها ودلالاتها...إلخ، وعن القوى المحلية والدولية التى تشكل أطراف هذه التطورات كان ذلك أوائل ٢٠٠٨، لكن السؤال التالى كان دائما: ما علاقة ذلك بالعالم العربى؟ وعما إذا كانت تشاد تشكل شأنا عربيا؟ وقد قيل الكثير بالفعل فيما كتب عن التطورات الجارية فى تشاد، لكن لم يتضح فيها كثيرا أين بعدها العربى؟

ثمة بعض الملاحظات عن تطورات حدث التمرد نفسه، والذى يعتبر مهددا للنظام التشادى حتى الآن، رغم كل «الضمانات الدولية» التى باتت متوفرة له بإشراف وزير الدفاع الفرنسي على الأقل، وهو الذى نزل لبضع ساعات فى نجامينا لتأكيد هذا الضمان وطمأنة الرئيس «دبى» ورؤساء الغرب جميعا على أن المصالح الأساسية مأمونة، ما دام المتمردون لم يفلحوا فى عمل اختراق سريع يمكن النظر فيه. ومعنى ذلك أن أيا من أطراف النزاع لم يكن – منذ البداية – خطرا على هذه المصالح، وإنما تعلق الأمر باضطراب الموقف من حولها، واحتمال تهديد حياة بضعة مئات من الأوروبيين، إذ ألجم وجودهم التصريحات الفرنسية لبضعة أيام، حتى انطلق لسان المصادر الفرنسية بدعم «دبي» بعد رحيلهم مباشرة !

والذين يتابعون الحدث أيضا، وكثيرا ما كتب عنه، لابد أنهم تساءلوا عن هذا القرار الغريب والسريع جدا للاتحاد الأوروبى لمشاركة قواته فى تأمين أحوال تشاد وأفريقيا الوسطى فى نفس الوقت، بل «وحماية حدودهما» مع السودان أساسا. ومعنى ذلك قطع الطريق على أي توسع فى عمليات المتمردين، وسحب أية ورقة من يد السودان إذا حاول اللعب بها أمام الأوروبيين والأمريكيين فى هذه المنطقة. ولم يعد أمام أطراف النزاع فى تشاد إلا محاولة «التوافق» حول خطة أوربية قادمة بعد ترضية الرئيس «دبي»، خاصة وأنه هو نفسه ابن نفس العشائر التى أفرزت قادة التمرد مثل وزير خارجيته ودفاعه السابقين، بل وبعض أفراد عائلته من شرق تشاد ووسطها. ومنطقة النزاع والاقتتال فى تشاد هى بالمناسبة منطقة مرور البترول وأنابيبه التى تكلفت حوالى أربعة مليارات دولار، أنفقت فى أقل من أربع سنوات لضمان مرور آمن وسريع للثروة الهائلة التى تفجرت بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ (بالمصادفة!) .وتسارع أعداد أنابيب النقل إلى موانى الكمرون على المحيط

الأطلسى عام ٢٠٠٣ مع سقوط العراق واضطرابه (بالمصادفة أيضا!) وصاحب ذلك وقتها انتشار الفكر «الاستراتيجى» عن نقل الاهتمام بالطاقة من الشرق الأوسط، وحتى وسط آسيا إلى وسط غرب أفريقيا، فذلك طريق أقرب من المحيط الأطلسى من جهة، ويكلف الصين كثيرا للوصول إليه من جهة أخرى!

ولو توقفنا هنا لقلنا إن أحداث تشاد قد استقرت ، لتواصل أجهزة الأنباء الاهتمام «بكينيا» التى لم تستقر بعد. لكن يبقى فى تشاد عناصر اختناق قائمة تهدد باستمرار اضطراباتها لأطول وقت ممكن. محليا فى جنوب تشاد منطقة «السارا» وهم «زنوج» هذا البلد مثل «أفارقة» دارفور! وكلاهما لا يرتاحون لهيمنة «العرب» التى يجب أن تتوقف عن احتكارها لثروة البترول وسلطته. والجنوب كان يزرع القطن ويكتفى بحصاده لحاجة مصانع فرنسا له بدوره. لكن القطن يمر عالميا بأزمة طاحنة، ستفرض الفاقة على منتجيه فى تشاد مثلما فى مصر والسودان. لذلك يدخل الفلاحون الآن عنصرا فى الحياة السياسية ومطالب الثروة ومواجهة الفقر، بما نراه فى «كينيا » نفسها وسنراه فى أكثر من موقع. العنصر الآخر فى تشاد هو بقية عناصر ما يسمى بالقبائل العربية بل والبربرية شمال تشاد امتدادا من قبائل القرعان حتى شريط « أوزو» الليبى _ التشادى الذى كان متنازعا عليه، فضلا عن النفوذ الاجتماعى والتاريخى لليبيا نفسها، سواء منذ فترة زوايا السنوسية، أو فترة علاقة مختلف الفصائل التشادية ونزاعاتها واتفاقاتها برجالات الحكم الليبى. وسوف يؤثر فى الموقف أن ليبيا الآن فى حالة وفاق مع «بلدان الشمال» ، بل إن الرئيس الليبى يكاد يكفر الآن «بالعملية الأفريقية» فى سياسته بعد خيبات الاتحاد الأفريقى الأخيرة من وجهة نظره على الأقل. ولذا لا نتوقع « تدخلا ثقيلا» من جانبه فى أحداث تشاد ومصالحاتها، بينما الود متصل بهذا الشكل مع الرئيس «ساركوزى» وحاشيته.

ليست تشاد إذن مجرد مركز بترولى جديد تشارك فيه الشركات الأمريكية والأوربية على نطاق واسع، أو مركز القاعدة الفرنسية التى تؤمن المنطقة الغنية باليورانيوم والبترول معا ممتدا من تشاد إلى مالى والنيجر، وحتى إنتاج الليثيوم بكثافة فى موريتانيا (وهناك أعمال إسرائيلية فى أكثر من عشر مدن موريتانية لمعالجة خام الليثيوم لصناعة أدوات الاتصال والإلكترونيات). إذن فنحن فى منطقة إستراتيجية بالفعل، غنية بالثروات الإستراتيجية ، ذات الموقع الإستراتيجى الجديد على المحيط الاطلنطى.

لكن هذه المنطقة هى ظهير جزء كبير من العالم العربى، المتخم بمصادر الاضطراب بالنسبة للغرب بدءا من دارفور، فى السودان، ومرورا بمطامح ليبيا، واقترابا من «الإرهابيين» فى الجزائر، والاتجاهات السلفية فى المغرب وموريتانيا. ومؤخرا كانت تتعدد هجمات الإرهابيين على السياح الأوربيين فى ساحة الصحراء الكبرى، وعبرت عمليات المتابعة «للبارا» «قائد إرهابى مسلم من أصل فرنسى»، من جنوب الجزائر إلى شمال مالى وتشاد، ويبدو أنه حوصر من جنوب ليبيا. إذن فحدث تشاد ليس حدثا عارضا بالنسبة لأفريقيا والعالم العربى، وهو فى بطن صحرائها الكبرى وجوار حوض النيل. وتبدو التحرشات التى تبديها سلطات تشاد تجاه السودان وليبيا ، مقدمات لعمليات عزل مقصودة للشأن الأفريقى عن الشأن العربى. وفى ظل الإدارة الجديدة للاتحاد الأفريقى (الرئيس والأمين العام) و«تهديدات» ليبيا بشأن التعاون مع الاتحاد، فإنه لا يسع العرب إلا أن يجعلوا من لقاء القمة الأفريقية بالقاهرة (صيف ٢٠٠٨) فرصة لدفع مؤسسات التعاون العربى الأفريقى إلى التحرك بهدوء وتلقائية لتهدئة الأزمات المتعددة والمشتركة فى القارة على هذا النحو....

من هنا نقول إن تشاد وهى فى قلب « الشجون العربية » لابد أنها شأن عربى.

■ المقال الخامس:

عثرات على الطريق

■ ١-تعويضات تجارة الرقيق الأطلنطية!

تواجه بعض البلدان العربية حملات منتظمة فى الفترة الأخيرة عن ممارساتها، حكومات أو شعوب، فى مجال تجارة الرقيق. وتقترن هذه الحملات دائماً برغبة فى تحقيق أهداف أعلى من سقف النزعات الإنسانية أو الحقوقية التى قد تتحصن بها بعض تنظيمات حقوق الإنسان أو كتابات الباحثين. واللافت للنظر تنوع هذه «الأهداف العليا» رغم المعالجة المتشابهة للموضوع. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث تجاه السودان وموريتانيا تحديداً، و لنتائج التى يحققونها فى هذين البلدين على الأقل كما سنذكر بعد قليل ولكى نعالج هذا الموضوع هنا ودلالته بالنسبة للعرب، لابد من الإشارة عاجلا إلى أن ثمة حملة أخرى أكثر عمقاً على لمستوى الأفريقى لكشف أوراق وتأريخ تجارة الرقيق الأطلنطية -أى عبر الأطلنطى- والتى تمس تحديداً تجارة أوربا فى الشعوب الأفريقية لمدة تزيد على ثلاثة قرون -من السادس عشر إلى التاسع عشر على الأقل -لبناء اقتصاد مستعمراتهم الأولى فى «العالم الجديد» - الأمريكتين. ويرتبط الحديث فى هذا الموضوع بالنيل من «القطب الأوحد» الآن -الولايات المتحدة الأمريكية التى تقيم سياستها على التعالى المفرط من جهة وتجاهل الشعوب الأفريقية من جهة أخرى فى الوقت الذى تضم فيه أكبر المدن الأمريكية ملايين السود المسمون بالأنرو أمريكيين.

إذن فإثارة موضوع تأريخ الاسترقاق الأوروبى الآن، وكشف الأساس الذى قام عليه بناء الاقتصاد الأمريكى تاريخياً مقترنا بتدمير المجتمعات والاقتصاد

الأفريقى فى نفس التأريخ، قد يعرض كرامة القطب رقم واحد للإهانة وهو يتربع على عرش الساحة العالمية وبآليات العولمة «الإعلامية» أكثر من غيرها، أى آلية «خلق الصورة» والنموذج تحديداً.

■ الصورة الأخرى

إن «صورة أمريكا» التى تقوم بنيتها الأساسية الأولى على تاريخ تجارة الرقيق، ونقل ما يصل فى بعض التقديرات بين ثلاثين وخمسين مليوناً من الرقيق من سواحل أفريقيا الغربية وإن مات نصفهم أثناء العبور بهم مشحونين عبر الأطلنطى، صحبة جلادين وحملة الأسلحة النارية لإسكات التمرد، ورجال الكنيسة لتهدئة النفوس أو تطهيرها قبل وصولها لأرض الرجل الأبيض الجديدة، هذه الصورة لأمريكا وهى التى أصبحت مسكونة بالرسالة الحضارية والمسيحية الأوربية، منذ «نشأتها»، ثم بالقوة النووية والثروة والنفوذ فى حديث عهدها. هذه الصورة لا يجوز استمرارها فى جو المنافسات التى دخلتها فى القارة شعوب مثل ماليزيا والصين بل وايران بمقاربات تستخدم -أيضاً- الدين واللون والتاريخ الحضارى تحديداً. وقد كان موضوع «الأفرو أمريكيين» دائماً على الأجندة الأمريكية منذ أعوام الاستقلال الأولى فى أفريقيا، وكثيراً ما تم استغلال «السياحة السوداء» فضلا عن أدوار جماعات السوء من أبناء الطبقة الوسطى للاقتراب من شعوب القارة لصالح السياسة الأمريكية، وبرز بين هؤلاء السود أو «الأفرو أمريكيين» شخصيات بارزة فى دبلوماسية «الحزب الديمقراطى» تحديداً على أحدهم «جيس جاكسون» وغيره من مبعوثى الرؤساء الأمريكيين فى القارة.. وها هو آخر مؤتمر «أفريقى أمريكى» يبعث برسالة استدعاء الاستثمارات السوداء فى أمريكا للتحرك فى القارة الأفريقية.

لكن الأمر ليس كله على هذا النحو، ففى وسط سنوات المجد الأمريكى بعد

حرب الخليج ينعقد فى «أبوجا» عاصمة نيجيريا عام ١٩٩٣ أول مؤتمر من نوعه حول «تعويضات تجارة الرقيق الأطلنطية» تحضره مجموعات من الأفارقة الأمريكيين، ويتحرك فيه نشطاء حقوق الإنسان وخاصة من منطقة الكاريبى وبلدان الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل هؤلاء أفكارهم عقب ذلك مباشرة إلى مؤتمر حركة الجامعة الأفريقية السابع فى كمبالا عاصمة أوغندا عام ١٩٩٥ مثيرين مسألة إعادة التحقيق فى نتائج تجارة الرقيق 'الأطلنطية وآثارها التدميرية على الاقتصاد والتكوين البشرى الأفريقى لعدة قرون؛ مما ظلت آثاره على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية فى أفريقيا حتى الآن. ثم تحمل العناصر المثقفة من كافة هذه الأطراف نفس القضية لمؤتمرات علماء الاجتماع والسياسة فى أفريقيا بما يعنى النيل المباشر من صورة أمريكا فى هذه القارة البائسة، والطريف أن ملامح التنافس الفرنسى مع أمريكا تكاد تنعكس فى هذه العملية؛ فالكاريبى وجزر المارتنيك التى يأتى منها مثقفو هذه الحملة هى المسكونة بالثقافة الفرنسية، والمكتبة الفرنسية نفسها تغتنى فى هذه الفترة بكتب التأريخ لمرحلة الاسترقاق هذه.

لعل هذه الصورة قد أقلقت الأمريكان بالفعل، ومن هنا لاحظنا مثلا حرص الرئيس كلينتون عند زيارته لأفريقيا فى مارس ١٩٩٩، على تبرئة أمريكا من بعض ما علق بصورتها، فهو يزور جزيرة «روبين أيلاند» التى سجن فيها «مانديلا» ليمسح بعض آثار الدعم الأمريكى للنظام العنصرى الذى سجنه ٢٧ عاماً ويقبل ملاحظات مانديلا القاسية على سياسات أمريكا نفسها فى أفريقيا. كما يتجه وهو على أرض السنغال إلى زيارة جزيرة «جورى» التى كانت تخرج منها السفن محملة بالرقيق من الساحل الغربى لأفريقيا عبر الأطلنطى، ومن منطقة النفوذ الفرنسية التقليدية، وهناك يعلن أن تجارة الرقيق كانت خطأ- يقصد جرما- تاريخياً.

■ طلب التعويضات

لكن الحملة تستمر، ويلتئم فى غانا فى أغسطس ١٩٩٩ مؤتمر جديد حول تجارة الرقيق والفترة الاستعمارية فى أفريقيا وتحت شعار أصبح اسما لمنظمة دولية باسم «اللجنة العالمية الأفريقية لحقائق التعويضات والتوطين» «AWRRTC» .

وواضح أن الجماعة المنظمة قد اختارت غانا فى ١٩٩٩ كأحد مراكز أفريقيا الغربية لتجارة الرقيق عبر الأطلنطى فى عهد الاستعمار، وباعتبارها بلد نكروما وجورج باديمور فيلسوف حركة الجامعة الأفريقية فى عهد نكروما وتأتى اللجنة العالمية المنظمة بأفراد عائلات من جامايكا يعتقدون أن أجدادهم -ومن ثم أقاربهم- من غانا لإثارة مشاعر قوية فى المؤتمر. كما يحضرون قانونيا انجليزياً كبيراً يعمل فى بلدان المارتنيك هو اللورد أنطونى جيفورد ليقدم مذكرة فى القانون الدولى عن شرعية المطالبة بتعويضات للجماعات التى تعرضت للاسترقاق، بل ويحدد مؤتمر أكرا مطالب أولية تبلغ ٧٧٧ تزيليون دولار كتعويضات عن الجرائم التى ارتكبت ضد الإنسانية ممثلة فى تجارة الرقيق الأطلنطية واستعمار شعوب القارة الأفريقية.

اللافت أن اللجنة لم تجد غضاضة فى هذا الطلب، ووضعت الرقم المالى المذكور كمسألة لطرح مبدأ التفاوض حوله. لكن الأكثر إثارة فى الموضوع أن أحد مصادر مرجعيتها فى هذا الصدد هو ما يحصل عليه اليهود منذ عدة عقود كتعويضات من الألمان عن تعذيب النازى لهم. بل ويذكر الأفارقة بلجنة يهودية اجتمعت مؤخراً فى ألمانيا مطالبة بعشرين بليون دولار تعويضاً عن أعمال اليهود كسخرة فى معسكرات الألمان أثناء حكم النازى، وذلك انطلاقاً من مبدأ أن الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم!

■ ماذا يخص العرب

لابد أن تنتبه الدوائر العربية -المثقفة والسياسية على السواء- لما قد ينشأ من مسائل متعلقة بمثل هذه المؤتمرات والحملات. وقد لا تكون مسألة تاريخ تجارة الرقيق العربية هى الأساس، وقد أصبحت إثارتها تقليدية فى الكتابات الغربية عموماً، للإساءة لصورة العرب فى القارة، ومعظم المؤتمرات الثقافية العربية الأفريقية تكون مشحونة بهذه المسألة على أية حال، لكن المثير هنا هو إثارة موضوع الرقيق فى هذا البلد أو ذلك لتحقيق مكاسب عاجلة بل إنه على صعيد المجلات المتخصصة فى أفريقيا بدأت بعض الأقلام تتبرع بالتركيز على تجارة العرب التاريخية فى الرقيق ممتدة من بوسنيا ومنطقة «السلاف» عموماً إلى أواسط آسيا وأفريقيا، وأن العرب مثل الأوربيين والأمريكان مطالبين بالمشاركة فى التعويضات الواجب دفعها لأفريقيا خاصة، لأن كل المنطق القانونى والاقتصادى والسياسى الذى يجرم الأوربيين ينطبق على العرب، وتنفرد الكتابات البريطانية، والأمريكية بتغذية المكتبة العالمية بدراسات حول هذ الموضوع، من «دونكان كلاركى» إلى «بول لافجوى» وغيره.

أما التركيز على السودان، بالحملات المكشوفة والسريعة فإنه بدأ يحقق عزل المبادرات العربية لحل أزمته عن احتمالات النجاح مقارنة بالتركيز على المبادرات الأفريقية «لإيجاد» وغيرها، باعتبار العرب حماة تجارة الرقيق فى جنوب السودان. وفى موريتانيا، فإن الحملة على النظام الساكت على تجارة الرقيق وفرق حقوق الإنسان كانت مقدمة لعزلته أو ضمن آليات عزله ودفعه إلى التوحد مع السياسات الأمريكية فيما يسمى «بتطبيع» العلاقات مع إسرائيل وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها، وأعتقد أن الحملة يمكن تكرارها هنا وهنالك للابتزاز الإعلامى والسياسى،

طالما أن المثقفين العرب لا ينشغلون بمشاركة حركة الفكر الأفريقى فى قضاياه المتجددة، بينما تنشغل السياسيات العربية عن القضايا الأفريقية بدورها اكتفاء بتحسين صورتها فى الإعلام الغربى وحده... وها هى النتائج الأولية، تتمثل فى قلب المائدة ضد العرب فى أفريقيا ليدفعوا هم رغم وجودهم فى أفريقيا تعويضات تجارة الرقيق عبر الأطلنطى.

■ ٢-العرب وذكرى تحريم تجارة الرقيق

عاود بعض الكتاب العرب والأفارقة الحديث عن تجارة الرقيق خلال مارس ٢٠٠٧، بمناسبة ذكرى مرور مائتى عام على إعلان تحريم تجارة الرقيق الذى أصدرته الإمبراطورية البريطانية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الشهر من عام ١٨٠٧. وقد تذكر الكتاب العرب هذه المناسبة بالموقف الدفاعى التقليدى الذى تبناه عديد من الباحثين والكتاب لعشرات السنين خاصة مع تصاعد إيقاعات العلاقات العربية الأفريقية والتعاون التضامنى أوالاقتصادى بين المجموعتين، ومن ناحية أخرى راح بعض الكتاب الأفارقة يذكرون بالأثر السلبى لذكرى هذه التجارة البائسة على العلاقة بين الشعوب العربية والأفريقية خاصة وأن ثمة دلائل على استمرارها مجتمعياً وفردياً فى بعض البلدان العربية حتى وقت قريب أو فى الوقت الحاضر.

ومثل هذه الظواهر فى العلاقات بين الشعوب، تظل عادة مجالاً للبحث الموضوعى من قبل الباحثين، سواء بجوانبها السلبية أو من مواقف دفاعية... إلخ. وما دامت قد أثيرت هنا وهنالك فقد وجدت نفسى أتابع هذه المسألة بعقل بارد نسبياً مرتبطة بكثير من المناهج العقلية العربية التى تحتاج إلى تحليل أو مراجعة دائماً.

أشعر أن كثيراً من الظواهر التاريخية تتناولها الكتابات العربية، وخاصة الدفاعية

منها، مثل تجارة الرقيق، بموقف ينقصه تصور العرب للتاريخ الاجتماعى الإنسانى ككل، أو بتحليل علمى للتفاعلات الاجتماعية بين المجموعات البشرية، أو الحضور فى العالم وفق القوانين التى باتت مستقرة، خاصة وأن العرب قد عاشوا عصراً من العولمة كانوا هم- فى حالة الدولة العربية الإسلامية وإمبراطورياتها- مركز العالم لفترة، أو ممتدة النفوذ على مستوى عالمى، فكيف بهم يرفضون الخضوع للتفسيرات الموضوعية للظواهر العالمية الإنسانية المعروفة فى تواريخ ماضية مثل ظاهرة الرق.

وقد أدى بنا هذا الموقف الآن إلى حالة من تعوّد تجاهل ما يحدث فى العالم سلباً وإيجاباً، فلا نحن بمقرين بنتائج التطورات الإقطاعية أو الرأسمالية فى تاريخنا، أو بالنظم الريعية أو الخراجية فى التاريخ الماضى والحاضر، ونتائجها الممثلة فى تجارة الرقيق أو غيرها، ولا نحن بمستفيدين من تاريخ حركة التحرر الوطنى ونهوض شعوب الجنوب فى وجه حالات التدهور الحضارى أو السياسى فى عصرنا، ومساهمتنا فى هذه الظاهرة بدورنا، بدلاً من انسحابنا منها بهذا الشكل المؤسف أو ذاك.

وفى مثل حالة تجارة الرقيق العربية نبدو فى أفكارنا عنها بالمطلق أو النسبى فى حال ما أسماه بعض الباحثين الأفارقة كمثل حالة: «إنكار الهولوكوست» فى سلبياتها أو واقعها، ويأتى ذلك من حالة «الصمت المعرفى» عن «الحقائق التاريخية» أو «العزوف الجماعى» الملغوم بإحساس بالذنب لا ينفع فى علاجه حالة الإنكار وإنما تجدى معه بالتأكيد الدراسة الموضوعية الجدلية للتاريخ الاجتماعى والسياسى، ماضياً وحاضرًا. وبقدر الإسهام فى التاريخ، تقدر المواقف، وحينما نعزف عن مراجعة التاريخ بجدية، أو نتصلب فى الموقف الدفاعى، نبدو فى موقف النعامة المعروف بنتائجه!

ربما لهذا السبب تصدر الكتب والدراسات الأفريقية، مذكرة العرب بأن ثمة تاريخاً مؤلماً لهم فيما يتعلق بتجارة الرقيق العربية فى أفريقيا، ويأتى عرض هذه الكتب فى الذكرى المائتين لتحريم تجارة الرقيق من قبل الدول الرأسمالية الغربية التى اتسعت بها هذه التجارة على مدى عدة قرون، وعدة محيطات وقارات، تأتى لتذكر العرب بموقفهم الدفاعى فقط حول هذه الظاهرة، رغم استمرار الحديث عن استمرار بعض جوانبها فى بلدان تنتمى إقليمياً للعالم العربى مثل موريتانيا والسودان، وإن تم ربط هذا الحديث، بأغراض ونوايا لا تخفى أيضاً.

وفى أحدث ما صدر حول تجارة الرقيق العربية، أعمال مؤتمر كبير وقع فى جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٣ ونشرت أوراقه عام ٢٠٠٥ باسم «تجارة الرقيق العربية فى الأفريقيين»، كما صدرت أعمال أخرى فى لندن عن مجلة «النهضة الأفريقية»..... إلخ.

والغريب أن الأوراق أو الكتابات الصادرة عن هذه التجمعات الثقافية الأفريقية وهى تلهب المشاعر حول التاريخ العربى فى ممارسة تجارة الرقيق، هى نفسها التى تقدم الجدل العلمى حولها، والمناقشة الأقرب للموضوعية والشمولية للظاهرة، وهى التى تنتهى باقتراح تنشيط الحوار الحضارى بين العرب والأفارقة فى ضوء إنارة التاريخ إنارة موضوعية تلتزم –فى تقديرهم– بالاعتراف والاعتذار على النحو السائد فى الثقافات الأخرى الأوروبية والآسيوية، بدرجة أو أخرى.

ففى هذا الصدد –وحيث لا يتوفر مجال هنا إلا للعبور على مجمل هذا الجدل الدائر حول الظاهرة– يقدم الباحثون الأفارقة مثل كويسى براه (غانا) وسيمون سيمون (جنوب أفريقيا) وغيرهم مقولات يسلم كثيرون بها ولا يرددها الباحثون العرب– وهم فى الحالة الدفاعية البحتة التى يتقمصونها –مثل القول بأن كل

الحضارات قد عرفت الظاهرة وفى مقدمتها الأوروبية والآسيوية، وأن كل الأديان السماوية اعترفت بوجودها وإن تحفظت عليها بأساليب مختلفة، بل إن الشعوب الأفريقية نفسها قد مارست هذه التجارة وسلمت أبناءها رقيقاً لأبناء الشعوب الأخرى ومنهم العرب فى ظروف صراعات أو تفاعلات متنوعة، كما كتب عن ذلك «والترودنى» و«براه» وغيرهما.

ومؤخراً كتب أحد الباحثين العرب أن هذه التجارة شملت فى العالم الإسلامى طوال ثلاثة عشر قرناً فى الصحراء الأفريقية والمحيط الهندى ثمانية عشر مليوناً مقابل تجاوز الستين مليوناً على الجانب الأوروبى فى أقل من ثلاثة قرون (سعيد الشيمى- القدس العربى ١٨ أبريل ٢٠٠٧)! وعند هذه النقطة من ذكر الدراسات حول الظاهرة يذكر «براه» مثلاً أن آلاف الدراسات الأوروبية صدرت تعريفًا وتدقيقًا بالتجارة الأطلنطية الأوروبية فى الرقيق الأفريقى، بينما يمارس العرب -فى تقديره- الإنكار أو يلتزمون الصمت! ومن ثم لا تصدر الدراسات المناسبة فى الموضوع. والحق أن هذا الموقف العربى هو الجدير بالدراسة، خاصة وأن الجانب الأفريقى، فى مؤتمر عام بجوهانسبرج عام ٢٠٠٣، وتطبيقاً لقرارات مؤتمر ديربان عام ٢٠٠١ حول العنصرية يطالب «باعتراف» عربى بالظاهرة التاريخية، و«التعويض» عنها كما يطالب بدراستها. ويؤكد هؤلاء الباحثون وغيرهم فى المؤتمر المذكور- على أنه ليس المقصود بذلك الانتقام من العرب، ولا مجرد التعويض المادى حيث أشار بعضهم إلى «المشاركة فى التنمية» كبديل مفهوم لذلك وأن هذه اللغة الحوارية الواجبة فى تناول الظاهرة، تتم بين الصينيين والكوريين واليابان، وأن المؤتمرون قد استنكروا قيام بعض المنظمات الأوروبية «بشراء الرقيق لتحريرهم» (إشارة إلى ما تم فى جنوب السودان أحياناً) وهو ما بدا تشريعاً لتجارة الرقيق لا نفياً

للظاهرة فى الوقت التى تسجل الاعتذارات الأوروبية عن الظاهرة بصيغ مختلفة.

الطريف هنا، لختام هذا الجدل مؤقتاً –أن الدكتور على مزروعى قد كتب للمؤتمرين بالاعتذار عن الحضور بل وطلب عدم عقد المؤتمر عام ٢٠٠٣ حتى لا يعطى ذلك سبباً إضافياً لحملة الرئيس بوش على العرب لأسباب جديدة يضيفها للأسباب التى يبرر بها حربه ضد العراق!! هنا رد بعض مسئولى المؤتمر أن الحملة على تجارة الرقيق الأوروبية لا تعنى العداء المطلق لأوروبا كما لا تعنى ذلك الحملة على التجارة العربية بالطبع. وبدا من الحوار أن الدراسات العلمية الموضوعية لا تفسد للود قضية.

ولا شك الآن أن استعادة ذكرى انعقاد مؤتمر القمة العربية الأفريقية منذ ثلاثين عاماً، ومطالبة بعضنا بالتفكير فى العودة لتطوير صيغ هذا التعاون، سواء بالقمة أو غيرها- تعيد للأذهان- ضرورة دفع الدراسات الجادة للظواهر المعوقة لهذا التعاون الذى يتطلب حرصًا عربيًا إذا كنا جادين فى الحضور العالمى المؤثر بين كتلة بلدان الجنوب وشعوبها.

■ ٣-هل اللبنانيون فى أفريقيا كبش فداء دائم؟

وقع مقتل «لوران كابيلا» فى يناير ٢٠٠١ فى ظروف غامضة تماماً كحادث مفاجىء، كما تمثلت المفاجأة، فى سرعة تتابع الأحداث بعد مقتله، وبتعيين ابنه دون إجراءات دستورية. وتم استقرار الوضع فى الجيش والحكم بشكل لافت ... إلخ. لكن ذلك كله كشف عن «ترتيبة ما» أو صفقات بين الأطراف المحيطة وصاحبة المصلحة أو المصالح الكبرى فى هذا التطور، مثل سياسة بوش الجديدة فى حسم وتصفية الموقف لصالحه فى مناطق الاضطراب، (كان كابيلا الابن من أول الرؤساء الذين قابلهم بوش بعد توليه) أو رغبة دوائر أوروبية فى تنظيم تجارة المعادن

الرئيسية وخاصة البلجيك بالنسبة للماس، ولا ننسى أن وزير خارجية بلجيكا كان يتجول فى المنطقة فى ذلك الحين...

من ناحية أخرى كانت هناك الأطراف الصغرى المتنافسة بدورها مثل الإسرائيليين ومندوبى فرق المرتزقة الذين يحاربون مع أو ضد المتمردين، بالإضافة إلى كبار التجار اللبنانيين، مما يمكن أن يجعلنا نتصور تعرض بعضهم لأحداث الاغتيالات كالتى وقعت لبعض اللبنانيين.

والحق أن اللبنانيين يضحون بين فترة وأخرى ببعض أبنائهم فى أفريقيا فى ظروف لا تقل مأساوية، أحدثها فى سيراليون وليبريا لأسباب مشابهة لما وقع فى الكونغو، ولا يتعب أحد نفسه فى تعمق الأسباب، والبحث عن الفاعلين أو عن طبيعة «القوى الخفية» التى تضحى بهذه الأرواح فى موجة إعلان عن اضطرابات غريبة فى الموقف السياسى غالباً. لكن فقط عندما تحدث اضطرابات شعبية واسعة من «انتفاضات الشارع» التقليدية فى «داكار» أو «أبيدجان» أو «أكرا» وتحرق محلات اللبنانيين ويهرب البعض إلى الدول المجاورة إنقاذاً لحياتهم الشخصية، تنتشر التفسيرات عن مسئولية «الغوغاء» الأفارقة وثورة الجياع، أو استغلال التجار اللبنانيين وتلاعبهم بالأسعار. وكل ذلك لامتصاص سخط الجماهير «التى يصعب حكمها» وهذا أيضاً بل وفى معظم الحالات – تتحمل الحكومة اللبنانية وأحيانا الجامعة العربية مسئولية – أو تهمة – عدم التدخل.

ويحتاج موضوع اللبنانيين فى أفريقيا إلى تأمل هادىء؛ ذلك أنهم دائماً فى وضع كبش الفداء مع عدم تجاهل مسئولية تعاملاتهم بالنسبة للاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى أفريقيا، أو بالنسبة للطبقة الجديدة المستغلة والفاسدة بالفعل فى أنحاء القارة. وكلا القوتين لا تجد عند الأزمة إلا فئات «وسيطة» من نوع اللبنانيين تلقى

عليها بالمسئولية المباشرة، أو تذبح بعض عناصرها مثلما حدث فى الكونغو – فداء لمتآمرين عتاة من أوربيين وإسرائيليين، وضباط القوى المساندة فى الكونغو من دول القارة نفسها، أنجولا وزيمبابوى وناميبيا... وهناك بضعة نقاط فى هذا الصدد:

والمسألة الأولى أن الحادث يأتى فى جو تدخل أمريكى قوى لحل الصراع فى منطقة البحيرات حتى لا تلعب قوى محلية بالمصالح الأوربية الكبرى، ومن ثم سوف يصعب كشف الحقائق الآن فى مثل هذا «الحادث الصغير» لوقف أى تداع لأحداث أكبر فى دائرة الصراع.

المسألة الثانية أن ثمة كبار التجار اللبنانيين الذين لهم باع فعلى بدرجة أو أخرى، ومن موقع «الوسيط» فيما يجرى من أحداث، ومن ثم فإن البعض يرى أنهم يتحملون مسئولية ما تصل إليه المأساة، وأنهم هنا ليسوا مجرد «لبنانيين» ولكنهم فى رأى البعض جزء من «المافيا الدولية التى لا وطن لها». وحيث نعرف أن معظم الشخصيات اللبنانية – وهى التى تتعرض لمثل هذه المأساة – تحمل جنسية أوربية وغالباً ما تكون غير مزدوجة مع اللبنانية، ومن ثم فهم مواطنون أوربيون إن لم يكونوا «عالميين»، ومن ثم نستطيع تفسير الصعوبات أمام الدبلوماسية اللبنانية.

قد يساعد فى فهم الأحداث أن تاريخ الهجرة اللبنانية والواقع الطائفى اللبنانى نفسه قد أثر كثيراً فى وضع الجاليات اللبنانية فى أفريقيا، بل وعلاقاتها الداخلية، ومن ثم عملها مع القوى الاقتصادية الاجتماعية المختلفة فى هذا البلد أو ذاك. ذلك أن معظم من هاجروا إلى أفريقيا فى أواخر القرن التاسع عشر إنما كانوا بمعرفة الفرنسيين عبر مرسيليا لاستغلالهم فى تحريك «منطق 'لسوق» و «الاقتصاد النقدى» بين الأفارقة، فضلا عن تحملهم لقسوة الحياة فى المناطق الصحراوية حيث زراعة الفول السودانى الجديدة هناك والتى لا يتحمل «الفرنسى» ظروفها بينما تحتاج

فرنسا لترويج التجارة فى مثل هذا المحصول وفى مناطقه... وكان معنى ذلك ارتباط اللبنانيين فى نظر الأفريقى منذ البداية بأنه «أداة» للمستعمر أو المستغل خلافاً لأوضاع اللبنانيين أو السوريين وغيرهم فى الأمريكتين. وكان مجيء اللبنانيين لغرب أفريقيا خاصة من مناطق الفقر الشديدة فى لبنان الجنوبى مثل صيدا وطيرى وصبرا.. إلخ دافعاً لعملهم المنافس للأفريقيين بالطبع، وفى نفس الوقت ممارسة ما يشبه «الاستغلال» للأفريقى الفقير وليس التجار الكبار. ومع ذلك فقد قابلت بنفسى فى داكار تاجر الملابس اللبنانى الذى أقسم أنه لم يستطع خلال عشرين عاما فى السنغال أن يزور «وأولاده العشرة» قريته فى لبنان الجنوبى، بينما عرفت أن هناك فى سيراليون من يملك واحدة من «الماسات» النادرة فى العالم بمعنى أنها تساوى وحدها عشرات الملايين من الدولارات.

وكان مما لفت نظرى: أن الجاليات اللبنانية لا تقوم بأية أنشطة اجتماعية ذات معنى للمواطن الأفريقى، بل ولا تشارك جدية فى مشروعات جماعية حتى فيما بين اللبنانيين، مكتفين بتغلغل أغنيائهم وسط الطبقة الحاكمة أو «جماعات المصالح» الأوربية والأفريقية، وعند الأحداث «الغوغائية» يضحى بالتجار اللبنانيين الصغار القريبين من الشارع الثائر، كبش فداء للأغنياء.

وقد أدت ظروف لبنان المضطربة لفترة طويلة إلى عدم تعاملهم مع حكومات مستقرة لتنسيق المواقف والمصالح، أومع مشروع «الجامعة الثقافية اللبنانية» التى دارت حولها شكوك الكثيرين لفترة أيضا. لذا كانت علاقات الجاليات طائفية بمثل ما كان الحال فى لبنان، وقد شاهدت أواخر الثمانينات كيف كان «بعض لوردات الحرب» فى لبنان يجمعون الملايين من بعض أبناء «عصبياتهم» فى عدد من الدول الأفريقية، مما لم يخلق شعور «المواطنة» عند الغنى أو الفقير اللبنانى فى أنحاء القارة.

■ الدور الاقتصادى للبنانيين فى القارة

لا نستطيع أن نتجاهل طبيعة السيطرة الرأسمالية العالمية على الواقع الأفريقى منذ قرنين، فقضية الاستعمار ليست بعيدة عن ذاكرتنا بما كانت تعنيه من استغلال مباشر للجماهير والثروات الأفريقية، ثم كانت أساليب الاستعمار الجديد، ثم آليات العولمة لاستمرار إدماج السوق والمجتمع الأفريقى كهوامش للسوق الأوربى – الأمريكى، تجارة واستثماراً.

لكن ما يهمنا هنا هو نوع الفئات الاجتماعية التى استعملت لتيسير هذا الإلحاق الغربى، الرأسمالى، العالمى. فثمة فئات اجتماعية وسطى أو كبيرة من واقع المجتمع الأفريقى لم تؤهلها ظروفها التاريخية أن تشارك بفعالية فى عملية الاندماج الرأسمالى العالمى، ومن هنا تشكلت فى القارة فئات «أخرى» عديدة وسيطة لهذه العملية، كاللبنانيين فى غرب أفريقيا، أو كعرب الجزيرة العربية فى شرقها ووسطها، أو الهنود والآسيويون عموماً فى أنحاء القارة وخاصة فى الشرق والجنوب. هذه الجاليات تقوم بدور الوسيط بين الأفريقى والأوروبى وتتلقى صدمات غضب الأفريقى على أصحاب المحلات الصغيرة والمستغل الصغير والمباشر، ومن هنا ترتبط «الفورات» الشعبية الأفريقية بحرق المحلات أو قتل بعض الأفراد. وتقوم الدعاية الأوربية نفسها بتصويرهم كمستغلين «أغبياء» وترسم صورهم السلبية أمام الأفريقى، فالعرب «تجار رقيق» أو «لصوص طفيليون» أو مهربون... إلخ بينما هم الذين رسخوا زراعة الفول السودانى فى غرب أفريقيا، والمشروع التجارى ومشروعات البنية التحتية فى شرق القارة، وتوسطوا بين المستوطنين والأفارقة فى جنوبها، وتتحول رءوس أموالهم إلى البنوك الأوربية، بل ويساندون نظما غير ديمقراطية أو فاسدة فى عديد من بلدان القارة، وفى النهاية يتحملون صدمات الغضب. هذا

الدور يجعلهم فى مهب الريح وعرضة لأن يكونوا دائماً كبش فداء للمصالح الأوروبية المباشرة وآليات الرأسمالية العالمية.

والأوضاع فى بلاد المهجر متقلبة، ولفترة طويلة بعد الزعامات التاريخية ونظم الحزب الواحد أصبحت معرضة للانقلابات العسكرية أو أعمال الفوضى (السبعينات) ثم دخلت فى فوضى التفتت الاجتماعى والصراعات العرقية والقبلية بعد احتوائها بسياسات التكيف الهيكلى. وقد تجد بعض الجاليات مصالح لها فى ذلك كله لكنها تكون محدودة وضيقة الأفق نتيجة تحقيقها للمصالح الفردية فى جو الانفلات الاقتصادى. مثلما حدث فى ساحل العاج أو نيجيريا أو حتى سيراليون وليبريا حيث تشيع الرشوة والفساد، أو التهريب ولكن أوضاعا من هذا النوع لا تحقق استقرارا لجالية ذات رغبة فى الاستقرار، وإنما تحقق مداخيل للراغبين فى المشاركة فى النهب. وعند حدوث الاضطرابات يتعرض الفقراء من اللبنانيين أو العرب عموما والآسيويين إلى ما يسمى بنتائج ثورة الغوغاء أو الجياع وتصبح الجالية كلها مهددة دائماً فى كل حادث مثلما رأينا فى الكونغو.

ومأساة الكونغو، فإنها كما قلنا ذات طابع «عالمى» وصفها أحد الصحفيين الأوروبيين الذين حضروا عقب اغتيال كابيلا فى كنشاسا، ورأى حشداً من مندوبى فرق المرتزقة، وخبراء الماس من رجال الأعمال الإسرائيليين والتجار اللبنانيين وقادة الفرق المقاتلة باسم «كابيلا» من زيمبابويين وأنجوليين، جلسو جميعاً فى ردهات الفندق الكبير، وكأن حواراً صامتاً يصرح بين جوانحهم بالسؤال عمن سيكون «كبش الفداء» فى عملية الانتقال الجديدة للسلطة والجاه بالكونغو... وعلى مقربة من المذبح كان مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية فى الكمرون، ووزير خارجية بلجيكا فى زيارة -بالصدفة- لمجموعة الدول المحيطة بالكونغو؛ برازافيل ورواندا

وبوروندى! بينما كان كابيلا الابن فى طريقه للولايات المتحدة!

لا يسع الحكومة اللبنانية والمجتمع اللبنانى إلا أن تناقش بجدية دور التنظيمات اللبنانية الحزبية والأهلية والتنسيق بينها لخلق «روح جامعة» أفضل من تلك المعروفة باسم الجامعة الثقافية اللبنانية التى لم ترض الكثيرين.

وهذه المناقشة الجادة، بعيداً عن قداسة الاغتراب أو المغترب، قد تساعد على دفع المغتربين فى الدول الأفريقية إلى بحث فكرة «بناء الصورة» بشكل مختلف عن طريق التفاعل البناء مع العمل الشعبى الأفريقى، خاصة مع «الإعلام الخاص» والمنظمات غير الحكومية التى أصبحت ذات دور كبير الآن.

ولا بد أن تتبنى دول ذات ثقل مثل مصر وليبيا والسودان والجزائر ضمن عملها فى أفريقيا ومنظماتها الإقليمية مسألة بناء صور مشتركة وبناءة عن العرب، ما لم يتم بسياسات عربية استقلالية صحيحة فقد يقوم بدفع تكلفتها رأس المال العربى ورجال الأعمال، وتنشط فى إطارها المنظمات العربية الكبيرة (محامين – صحفيين ... إلخ).

إن الوقت لم يمض، لكن يحتاج لقواعد جديدة للعبة.

◆◆◆